625/1.

10

Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement
CREAD
DOCUMENTATION
DATE D'ENTRÉE
N° D'ORDRE ART/080

مركز
البحوث في الاقتصاد التطبيقي
الجزائر
—oo—
غرفة
اقتصاديات الدول العربية
—oo—

CENTRE DE RECHERCHES EN ECONOMIE APPLIQUÉE C.R.E.A
DOCUMENTATION
DATE D'ENTRÉE 17/12/79.
No D'ORDRE 1709.

إمكانيات

استراتيجية اقتصادية عربية مشتركة

———ooo———

Possibilités
d'une Stratégie économique Commune
Arabe

1er partie

1979

محمد بحي ربيع
مصطفى م. ح. علي

Rabih M.
Ali Mostafa

625/1.

الاشكالية العامة للبحث

1) مفهوم الاندماج الاقتصادي :

1_1 • نقد لبعض المفاهيم البرجوازية :

1_1_1 • المفهوم الليبرالي

1_1_2 • مفهوم الاندماج طبقا لمنظري الاقتصاد الموجه

1_2 • مفهوم الاندماج الاقتصادي بشكل عام :

1_2_1 • الاندماج القطاعي

1_2_2 • الاندماج الدولي

1_3 • مفهوم الاندماج الاقتصادي بين دول العالم الثالث :

2) الآثار المرجوة من الاندماج :

3) اشكال الاندماج :

3_1 • الاندماج الجزئي :

3_1_1 • الاندماج الجزئي الافقي

3_1_2 • الاندماج الجزئي الرأسي

3_2 • الاندماج الكلي :

3_2_1 • الاندماج الكلي الافقي

3_2_2 • الاندماج الكلي الرأسي

4) معايير الاختيار :

CENTRE DE RECHERCHES EN ECONOMIE APPLIQUÉE C.R.E.A
DOCUMENTATION
DATE D'ENTRÉE 17/12/73
N° D'ORDRE 1708

امكانيات استراتيجية اقتصادية عربية مشتركة

1) الاشكالية العامة للبحث :

ان التنمية الاقتصادية تعني ، بالنسبة لنا ، العملية الهادفة الى تقليص التبعية للسوق العالمي الرأسمالي والتوجه لاشباع الحاجات الاساسية للجماهير . والمتتبع لتجارب التنمية الاقتصادية المتبعة في دول العالم الثالث يصل في تحليله الى ان التنمية الاقتصادية لم تحقق المفهوم الذي حددناه . بل وعلى العكس، قد يؤدي التحليل للوصول الى نتيجة مؤداها ان عمليات التنمية المتبعة قد ادت الى تعاظم اندماج مختلف اقتصاديات دول العالم الثالث في السوق العالمي الرأسمالي . وفي الواقع ، ليس من الصعوبة ملاحظة ان التقسيم الكولونيالي للعمل قد ترك المجال للتقسيم الكولونيالي الجديد للعمل .

فهل لنا ان نتساءل عن ماهية الاسباب التي ادت لهذا الوضع ؟ بالاضافة الى الاسباب " الذاتية " والتي تتعلق بطبيعة اختيارات الطبقات المسيطرة والموجهة في هذه الدول (1) ، هناك اسباب موضوعية : يتعلق احد هذه الاسباب " بمحدودية اتساع " اغلب دول العالم الثالث ، ونعني بذلك الحجم المتواضع لامكانيات السوق وضعف الثروات ، وقلة السكان في كل دولة على حده من جهة ، وممارسة هذه الدول كل على حده لسياسات التنمية الاقتصادية في ظل الوضع الراهن للنظام الاقتصادي الدولي الذي يتميز بسيطرة الدول الرأسمالية المتكتلة على مصادر التمويل والتجارة الخارجية ومن وراء ذلك كله الدور المتزايد للشركات المتعددة الجنسية من جهة اخرى .

---

(1) في الواقع اذا كان من الممكن اعتبار طبيعة الطبقات الحاكمة او المسيطرة هي من احد هذه الاسباب ، الا ان مثل ذلك التفسير يجب ان يكتمل بتحليل السبب الذي دفع هذه الطبقات لاتخاذ مثل تلك الطبيعة ، بل واكثر من ذلك فانه ينبغي تحليل السبب في تواجد مثل تلك المجموعات الحاكمة . ان كل ذلك لن يتأتى الا من خلال دراسة الوضع الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول . وسنعود لدراسة هذه النقطة في معرض تحليلنا لجذور مشكلة التخلف .

ان مثل تلك الاسباب الموضوعية قد شكلت عائقا يزيد من صعوبات عملية التنمية الاقتصادية امام دول العالم الثالث. واعتبارا من ذلك فقد اتجه تيار من الفكر التنموي الى طرح انماط خاصة بالتنمية مثل استراتيجية " التوجه الداخلي والاعتماد على الذات " واستراتيجية " التوجه الداخلي والاعتماد الجماعي على الذات " . ويبنى جوهر هاتين الاستراتيجيتين على هدف اساسي هو تدعيم الاستقلال الاقتصادي والحد من تبعية دول العالم الثالث للسوق العالمي الرأسمالي (1) .

ولكن تطبيق استراتيجية "الاعتماد الجماعي على الذات " يعني اللجوء الى شكل من اشكال التكتلات الاقتصادية ، اوالى شكل من التجمعات الاقليمية ، وبالتالي فان الاندماج الاقتصادي هو الوسيلة التي تستطيع بفضلها دول العالم الثالث الخروج من تبعيتها للسوق العالمي الرأسمالي ، وهو ايضا الوسيلة التي تستطيع ان تتحاشى بها الوقوع في براثن تقسيم جديد للعمل . . . واخيرا هو الوسيلة التي يمكن ان تؤمن تنمية اصيلة وحقيقية قادرة على تلبية الحاجات الاساسية للجماهير .

عند هذا المستوى من التأمل تطفو عدة تساؤلات لتطرح نفسها :

- ما هو الاندماج الاقتصادي ؟ ولماذا الاندماج ؟
- كيف تستطيع دول العالم الثالث ، وخاصة الدول العربية ، ان تصل الى صيغة اندماج سليمة وواقعية ؟
- مع من يتم الاندماج ؟

ان الاجابات على هذه التساؤلات تعني ، في الواقع : تحديد مفهوم الاندماج الاقتصادي ، والآثار المرجوة من الاندماج ، وشكل الاندماج الاقتصادي . وسنتعرض لكل منها بالتتابع .

---

(1) ينبغي التفرقة بين الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي : فهذا الاخير يعني ان ينتج بلد ما كل ما يلزمه ولا يستهلك الا ما ينتج بحيث تتناقص او تكاد تختفي تجارته الخارجية ، بينما الاعتماد على الذات لا يعني القطيعة مع السوق الخارجية ولكن الاصل فيه ان تقوم التنمية على الجهد الوطني ويأتي اللجوء الى الخارج كمكمل لهذا الجهد وليس بديلا عنه . انظر : اسماعيل صبري عبد الله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1976 ، ص 198 - 199 . انظر ايضا :

1) مفهوم الاندماج الاقتصادي :

في الواقع ، ان كثيرا من المؤلفات العربية التي تهتم بدراسة الاندماج الاقتصادي غالبا ما تكتفي بدراسة الاشكال المختلفة التي يأخذها الاندماج مهملة بذلك جوهر عملية الاندماج .

وغني عن القول انه لكي نصل الى هذا الجوهر فانه من اللازم عزل كل ما هو ثانوي في ظاهرة التكامل . ان تطور الثلاثة نماذج الرئيسية لعملية الاندماج (الاندماج الرأسمالي والاندماج الاشتراكي واندماج الدول النامية) يطرح مشكلة هامة امام الباحث وهي تحديد العلاقات الموجودة بين هذه النماذج الثلاث ، وايضاح النقاط المشتركة والتي تمثل الاسباب الموضوعية لعملية الاندماج وعزلها عن النقاط الخاصة بكل نموذج والتي تفرضها طبيعة الاختلافات الاساسية للنظم الاجتماعية الاقتصادية التي تحدث في اطارها عملية الاندماج الاقتصادي .

لكل هذه الاسباب ، ولاسباب اخرى كثيرة ، تبدو ضرورة تحديد مفهوم علمي للاندماج الاقتصادي . وحتي نصل الى عرض رؤيتنا لهذا المفهوم فاننا سنتعرض اولا لبعض المفاهيم الكلاسيكية والنيوكلاسيكية للاندماج ، ثم نتبعها بمحاولة لعرض مفهوم الاندماج الاقتصادي بشكل عام ، واخيرا نحاول ان نلقي ضوءا علي مفهوم الاندماج الاقتصادي فيما بين دول العالم الثالث والتي تشكل الدول العربية جزءا منها .

1-1 . نقد المفاهيم البرجوازية للاندماج : نقصد بالمفاهيم البرجوازية للاندماج ، المفاهيم الخاصة بالطرح الليبرالي او المنظري "الاقتصاد الموجه" .

1-1-1 . المفهوم الليبرالي للاندماج : يمكن ان نلخص الطرح الليبرالي للاندماج بالشكل التالي " الاندماج الدولي يمكن ان يكون ظاهرة تشمل اولا وقبل كل شئ علاقات السوق ، وتكون مهمته تامين حرية حركة قوى السوق وقوى المنافسة الرأسمالية " (1)

من السهل ملاحظة ان الاندماج طبقا لهذا المفهوم يهدف الى تأمين حرية عمل قوى السوق وبالتالي تذليل جميع العقبات التي يمكن ان تقف عائقا امام تلك الحرية .

وفي اطار هذا الطرح ، يمكن ان نميز بين اتجاهين :

---

(1) انظر ماكس موفا ، القضايا الاساسية للاندماج الرأسمالي ، دار التقدم ، موسكو ، 1974 باللغة الفرنسية

- اتجاه يحدد دراسة الاندماج الاقتصادي بالتجارة الدولية .

- واتجاه آخر يوسع مفهوم الاندماج الى التبادل الدولي لرؤوس الاموال ، والعمل وبالتالي الى تبادل "عوامل الانتاج" .

1-1-2 . مفهوم الاندماج طبقا لمنظري "الاقتصاد الموجه" :

ان المدافعين عن "الاقتصاد الموجه" ، سواء كانوا من الكنزيين او من الكينزيين الجدد يطرحون مفهوم الاندماج بشكل يعارضون فيه المفهوم الليبرالي انطلاقا من واقع ان الاقتصاد والسوق الرأسمالي المعاصر لا يمكن ان يتطور ، سواء في الداخل او على الصعيد العالمي ، دون تدخل الدولة . ان المدافعين عن هذا الاتجاه يؤكدون على ضرورة اتباع سياسة اقتصادية مشتركة بين مختلف الدول السائرة في طريق الاندماج ، وهم يعتمدون على الحجة القائلة بان العلاقات الدولية هي التي تمثل الاندماج بوضوح وبالتالي فان الدول نفسها تظهر كموضوع وحيد للتكامل .

ومن وجهة نظر الاسباب الرئيسية التي يرجع اليها اصل الاندماج الاقتصادي ، فان منظري الاتجاهين (الليبرالي والاقتصاد الموجه) يختلفون ايضا فيما بينهم في تحديد هذه الاسباب . ذلك ان عددا من الباحثين (1) (الذين يمثلون التيار الليبرالي الحديث لعلم الاقتصاد البرجوازي) يرون ان احد الاسباب الاقتصادية للتكامل هو التناقض الموجود بين سياسة الحماية التي تتخذها الدول من جهة ، واحتياجات التبادل الدولي الحر من جهة اخرى (والسوق الحرة في نظرهم هي الوحيدة الكفيلة بتأمين "اقصى دخل") . ان الدول التي تستفيد من نظام الحماية ، في نظرهم ، هي تلك التي تتمتع فقط بسعة اسواقها وحدودها الاقتصادية . ومن اجل ذلك تبدو ضرورة خلق اتحادات جمركية واقتصادية ومناطق تجارية والتي يمكن بواسطتها تخفيض التمييز وتأمين حرية التبادل .

وهناك مجموعة اخرى من المنظرين (وعلى الاخص ممثلي المدرسة الكينزية الحديثة) معتقدون ان رفع الحواجز الجمركية امام الحركة الدولية للبضائع ورأس المال والقوى العاملة ليس هو السبب الوحيد للاندماج : ان ما ينبغي ازالته في نظرهم هو التناقض، الاكثر اهمية وخطورة ، المتواجد بين السياسة الاقتصادية الداخلية التوسعية من جهة ، وحالة العلاقات والتبادل الدولي من جهة اخرى .

---

(1) مثال الاقتصادي الامريكي ج . فينر وهو احد مؤسسي نظرية الاتحادات الجمركية .

وفي نظرهم ، فان الحكومات لا تأخذ بعين الاعتبار ، عند وضع سياستها الاقتصادية ، الا مصالحها الخاصة ، وهذا يؤدي الى عدم التوازن العلاقات الاقتصادية الدولية ، وعدم توازن في الحسابات الدولية . . . الخ . ونظرا لارتباط الدولة بالسوق الخارجي ، وكنتيجة لعدم استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية ، فان هذه الاثار تنعكس بشدة على الاقتصاد الداخلي لكل دولة . ومن هنا لا تبدو ضرورة رفع الحواجز الاقتصادية الوطنية فقط ولكن ايضا ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول ، اي ضرورة اندماجهم .

وبالرغم من الاختلافات بين التيارين ، فان هؤلاء الباحثين يشتركون في اتجاه واحد وهو ومحاولة البحث عن الاسباب الاولية للاندماج من خلال عوامل البنيان الفوقي والسياسة الحكومية سواء كانت السياسة بالمعنى الواسع للكلمة او للنشاط الاقتصادي للحكومات .

ان هذه العوامل تلعب فعلا دورا هاما ، في اصل الاندماج ، ولكنها في نظرنا ليست الوحيدة المحددة للاندماج . حقيقة ان عددا من ممثلي علم الاقتصاد البرجوازي - مهما كان التيار الذي يمثلونه - يشيرون الى جانب موضوعي للاندماج : وهو الميل الى تقارب الاقتصاديات الوطنية والى رفع تقسيم العمل الدولي لابعد من ذلك . ولكن لا يمكن ، بناء على طرحهم ، ان نفهم لاي سبب اصبح الاندماج الاقتصادي ضرورة موضوعية في الحالية من تطور التبادل الدولي في النصف الثاني من القرن العشرين .

ان كثيرا من هؤلاء الاقتصاديين يرتكبون خطأ منهجيا اساسيا عندما يهملون او يقللون من شأن العمليات العميقة التي يرجع اليها اصل التقسيم الدولي للعمل وتطور الروابط الاقتصادية العالمية . ان التجارة الخارجية والتبادل الدولي ، والعلاقات الاقتصادية بين الدول لا تتطور في مجموعها بمفردها ومستقلة عن السياسة الاقتصادية الداخلية للاقتصاد الوطني/الدول ، كذلك فان هذه العلاقات ، من جهة اخرى ، لا تعكس بمفردها السياسة الاقتصادية للدول . ان هذه العلاقات ، في الواقع تتشكل تحت تأثير العملية والظواهر المميزة لتطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج داخل الدول المعنية .

ان غياب تحليل جمعي للقوى المحركة لعمليات الاندماج هو صفة مشتركة لكثير من الباحثين . وبصفة عامة ، فان اغلبهم لا يدرسون اسباب الاندماج الاقتصادي من خلال كل تعقيداته واختلافاته وتداخلاته وتناقضاته . ذلك انهم لا يهتمون الا بجزء من هذه

الاسباب : فاما ان يهتموا بالاسباب الاقتصادية والسياسية واما بالاسباب الاجتماعية والتقنية . ان مثل تلك الرؤية تؤدي الى التقليل من شأن دور عدة عوامل تشكل اصل الاندماج وتهمل عوامل اخرى ، مما يؤدي بالضرورة الى عدم التوصل الى مفهوم حقيقي لاصل الاندماج الاقتصادي .

- باختصار ، وبالاضافة لما سبق ، يمكن ان نوجه لهذه المفاهيم عدة انتقادات اخرى :

اولا : ان للتحاليل البرجوازية خاصة مشتركة وهي انها تتجاهل او تقلل من شأن علاقات الانتاج والاثر الذي يتركه اسلوب الانتاج على العلاقات الاقتصادية الدولية .

ثانيا : نلاحظ رغبة المفهوم البرجوازي ، وتحت غطاء التحليل المجرد والموضوعي ، ان يضمن فكرة الاندماج طبيعة الطبقة التي تعزز وتتجاوب مع اهداف النظام الرأسمالي

ثالثا : تعتمد المفاهيم البرجوازية على مبدأ ازالة كل الحواجز التي تعوق تطور السوق ، وتندرج بذلك في اطار حرية التجارة وحرية المنافسة . وطبقا لبعض المؤلفين الكلاسيك ، فان كل تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية يمثل عائقا امام الاندماج الاقتصادي . ونعلم كيف استعملت هذه المبادئ لتبرير كل التوسعات الاقتصادية للدول الامبريالية . ان ما يعلنون من شعارات مثالية عن "تكافؤ الفرص" ، "وتكافؤ الامكانيات" ، "والمساواة" التي يمكن ان يؤمنها الاندماج بفضل التبادل الدولي يمكن ان يتحول في الحقيقة الى عدم التكافؤ الاقتصادي بالنسبة للدول الضعيفة .

رابعا : ان العودة الى مفاهيم حرية المنافسة يصبح متناقضا مع رأسمالية الدولة الاحتكارية لتسيير الاقتصاد الوطني : ذلك ان اقامة سوق متكاملة حسب الطرح الليبرالي والتي تؤدي الى انتفاء دور الدولة يعني اهمال الوسيلة الحيوية التي تستعملها الرأسمالية الحالية .

خامسا : تحاول المفاهيم البرجوازية ان تضمن فكرة الاندماج اهدافا مثالية اذ تدعي بأن الاندماج يحقق المساواة والتعاضد بين الدول المندمجة . وهذا يؤكد محاولة هذه الاتجاهات ان تصبغ على اندماج الدول صفة الانسجام بين مصالح مختلف الطبقات الاجتماعية واظهارها وكأنها ستصبح مجتمعا بلا طبقات او دون تناقضات اجتماعية . . . وكل ذلك في اطار اسلوب الانتاج الرأسمالي !

وقد يكون من المفيد ان نشير في هذا المجال الى ان مفهوم دراسة الاقتصاد الموجه في الاندماج هو المفهوم المسيطر في التحليلات والدراسات "الرسمية" الخاصة بالاندماج الاقتصادي بين الدول العربية . ونضرب على ذلك مثالا من خلال القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر الثالث للتنمية الصناعية للدول العربية المنعقد في بغداد 1976 . ان تقرير مركز التنمية الصناعية للبلاد العربية المقدم لهذا المؤتمر واضح بهذا الخصوص ((لتحقيق الاندماج ، يجب اتباع طريقة اخرى . . . طريقة لا تلغي كليا دور آلية السوق ولكن تحكم خصائص عقوبة هذه السوق عن طريق التخطيط او البرمجة)) .

ويمكن ان نعرض بعض الملاحظات حول مثل تلك المفاهيم الاخيرة :

- يظهر من هذه المفاهيم ان فكرة الاندماج الاقتصادي محصورة في التنظيمات فيما بين الدول .

- ان هذا الطرح يهتم بترشيد وتحقيق الحد الاقصى الاقتصادي دون طرح مشاكل علاقات الانتاج .

- ان الاطار النظري لهذا الطرح يظل هو اطار آلية السوق مع امكانية التحكم في عفويته هذا المفهوم يمكن ان نرجعه ، في آخر التحليل ، الى المفهوم البرجوازي للاندماج ، وبالتالي يؤدي الى اندماج من نوع رأسمالي مع تعديل طفيف يتمثل في ان المشاركة الفردية في السوق الرأسمالي سيستعاض عنها بمشاركة جماعية تمثلها المجموعة المندمجة .

والآن وبعد طرح المفهوم البرجوازي للاندماج الاقتصادي وانتقاداته ، فاننا في حاجة الى عرض مفهوم علمي للاندماج الاقتصادي بشكل عام :

2-1 . مفهوم الاندماج الاقتصادي بشكل عام :

تاريخيا يمكن ملاحظة ظهور شكلان من الاندماج الاقتصادي :

1- الاندماج القطاعي (او بين القطاعات) داخل الاقتصاد الوطني

2- الاندماج الدولي

ويبدو من المفيد ان نتعرض لكل منهما بشيء من التفصيل :

1-2 - 1 . الاندماج القطاعي :

يتحقق هذا الاندماج على مستوى الاقتصاد الوطني . ويمكننا التكلم عن اقتصاد

وطني مندمج او عن اندماج الاقتصاد الوطني عندما تكوّن القطاعات المختلفة للنشـــاط الاقتصادي وحدة عضوية ، اي عندما يوجد بينها علاقات عضوية ، والتي بموجبها ، فان كل قطاع يعتمد على ويشارك في انتاج القطاعات الاخرى .

وبناء على ذلك ، يمكن ملاحظة ان مفهوم الاندماج الاقتصادي يعود الى كل من :

ا ـ مفهوم التقسيم الاجتماعي للعمل بين القطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادي من جهة

ب ـ ومن جهة ثانية مفهوم العملية الاجتماعية ، بمعنى ان الاندماج الاقتصادي ليس حالة ساكنة تحدث مرة واحدة ونهائيا ، ولكنه يخلق ويتطور مع اعادة انتاج عمليـــة الانتاج ومع نمو المجتمع . اذن الاندماج الاقتصادي هو عملية تاريخية .

واعتبارا من هذا التحليل الاولي فاننا نستطيع ، وحتى الان ، ان نعرف الاندماج الاقتصادي بانه عملية تاريخية لتقسيم العمل بين القطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادي (وفي مرحلة اعلى من التطور فان الامر يعني ايضا تقسيما للعمل بين الفروع المختلفة لنفس القطاع) .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو : ماهي اسباب ظهور الاندماج الاقتصادي ؟ من الواضح انه اذا كان مفهوم الاندماج يعود الى التقسيم الاجتماعي للعمل ، فـــان الاندماج الاقتصادي يرتبط بزيادة انتاجية العمل ، وبتطور قوى الانتاج ، وبتقليل وقت العمل اللازم اجتماعيا .

وسيدو عندئذ ان الاندماج الاقتصادي يتحقق اعتبارا من ظهور التقســـيم الاجتماعي للعمل اى منذ المجتمعات البدائية : والامر هنا يعني الاندماج بـــين الاشكال المختلفة للانشطة (الرعوية والزراعية . . . . الخ) . وفي الواقع فانه يبدو وثيق الصلة بظهور الانتاج السلعي الرأسمالي ، حيث ان هذا الاخير قد خلق زيادة مرتفعة وسريعة في انتاجية العمل . وبمعنى آخر فان الانتاج السلعي الرأسمالي قد ادى الى اقامة علاقات منظمة ومتكاملة ومركبة بين القطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادي.

واعتبارا من هذه التأملات الاولى المتعلقة بالاندماج الاقتصادي الوطني يمكننـــا الآن ان ننتقل الى الاندماج الدولي .

1-2-2 . الاندماج الدولي :

من اللحظة الاولى نقول ان الاندماج الدولي لا يتم علي مستوى اقتصاد وطني ولكن على مستوى دولي . . . بين دول مختلفة . وبتعميم ما توصلنا اليه ، فانه يمكننا القول بان الاندماج الاقتصادي الدولي سيتحقق عندما يتكون نظاما عضويا من العلاقات في عدة اقتصاديات دولية .

اذن الامر هنا يعني ايضا عملية تاريخية لتقسيم العمل لكن علي الصعيد العالمي . وعند هذا المستوى من التأمل فان من المهم ايضا ان نشير ان هذا الاقتراب من مفهوم الاندماج يرجع اساسا الى مجال الانتاج ، حتي ولو بدى مجال التداول كأحد المكونات الهامة لعملية الاندماج .

ان هذه المحاولة للاقتراب من المفهوم تتطلب بعضا من التعميق ، وسنعرض لبعض الملاحظات التي تفيدنا في ذلك :

الملاحظة الاولى :

ان الاندماج الاقتصادي الدولي يبرز في شكل ميل او نزعة عالمية ، ويؤكد هذا الميل او النزعة ردود الفعل والتي يمكن لمفعولها ان يقدم او يؤخر من العملية . ان ردود الفعل هذه يمكن ان يكون لها طابع سياسي ولكن ايضا طابع اقتصادي . وأما طابعها العالمي فانه يتمثل في ان الاندماج يمس دولا تنتمي الى نظم اجتماعية اقتصادية مختلفة (دولا رأسمالية - دولا اشتراكية ، دولا مساة متخلفة) . ان هذا الانتماء يخالف الفكرة التي كانت مسيطرة في الخمسينات والتي كانت تنسب الاندماج الاقتصادي الدولي الى اسلوب الانتاج الرأسمالي فقط .

الملاحظة الثانية :

والتي تكمل الاولي مباشرة ، هي ان الاندماج الدولي باعتباره يحدث بين دول مختلفة ، فانه يمس الجوهر الاقتصادي ، ولكن ايضا الجوهر السياسي .

اذن الاندماج الاقتصادي الدولي هو في نفس الوقت عملية اقتصادية وسياسية . وهنا ينبغي ان نؤكد علي ثلاث نقاط :

- ان الاندماج الاقتصادي هو عملية يمكن ان تنظم بالارادة السياسية .
- ان الاندماج الاقتصادي الدولي لا يكون ممكنا الا في حالة نظم اجتماعية

واقتصادية متحدة الاتجاه .

- ان طبيعة الاندماج نفسه تختلف تبعا للنظام الاجتماعي والاقتصادي .

وفي هذا الاطار فانه يبدو ضروريا ان نميز بين نوعين من الاندماج ينتمي كل منهما الى نظامين اجتماعيين سياسيين قائمين : ونقصد بذلك الاندماج الرأسمالي ، والاندماج الاشتراكي والذي تختلف طبيعة كل منهما اختلافا جذريا . من ذلك اننا يمكن ان نشير الى استحالة تصور اندماج اقتصادي بين دول رأسمالية ودول اشتراكية . وبدون الافاضة في هذه النقطة ، فانه يكفي الاشارة وببساطة الى ان الاهداف والدوافع والآثار في هذين النوعين من الاندماج الاقتصادي الدولي تكون مختلفة ، بالرغم من ان اسباب الاندماج مشتركة في النوعين كما سنرى بعد قليل .

الملاحظة الثالثة :

ان الاندماج الاقتصادي الدولي في المرحلة الحالية يكتسي صفة اقليمية ، بمعنى ان التجمع في مجموعة واحدة لا يشمل كل الدول التي تنتمي الى نفس النظام الاقتصادي والاجتماعي ولكنه يمس فقط عددا محدودا منها والذي يشكل مجموعة اقليمية .

الملاحظة الاخيرة :

تتعلق بالاسباب العميقة للاندماج الاقتصادي الدولي : هل هي اسباب اقتصادية ام سياسية ؟ وهل لها صفة موضوعية ام صفة طارئة ووقتية ؟

ان الاندماج الاقتصادي الدولي يرتبط بدرجة معينة من تطور القوى المنتجة . . . انه يرتبط بالمستوى العالي لنمو القوى المنتجة والذي دخل في تناقض مع الاطار الضيق للاقتصاديات الوطنية (ان هذا الامر يتعلق بالدول التي وصلت الى درجة عالية من النمو الاقتصادي " رأسمالية او اشتراكية " وسنتعرض لها بالتفصيل للوضع فيما يخص الدول المتخلفة) .

الاندماج الاقتصادي الدولي يفرضه اذن ضرورة موضوعية . . . ان له صفة موضوعية . وعلى اساس هذه الملاحظات يمكن اذن ان نقترح التعريف التالي للاندماج الاقتصادي الدولي . الاندماج الاقتصادي الدولي هو عملية تاريخية تبرز في شكل اتجاه ، هذه العملية تفرضها ضرورة موضوعية هي درجة نمو وتطور القوى

المنتجة. وهذا الاندماج يتمثل في نفس الوقت في عملية اقتصادية وسياسية (وهو بذلك غير ممكن الا بين دول تنتمي الى نظام اجتماعي اقتصادي من نفس الطبيعة). وهو يبرز حاليا بسمة اقليمية. ان الاندماج يهدف الى تكوين تقسيم للعمل على الصعيد الاقليمي يتعلق في حقيقته المطلقة بمجال الانتاج حتى وان شكل مجال التداول احد المكونات الهامة للعملية.

ان التعريف الذي انتهينا تواً من عرضه هو تعريف صالح في مجموعة للثلاثة اشكال الكبرى من الاندماج الاقتصادي الدولي والتي يمكن ان نراها حاليا في العالم:

- الاندماج الدولي بين الدول الرأسمالية.
- الاندماج الدولي بين الدول الاشتراكية.
- الاندماج الدولي بين الدول المتخلفة.

ولكن من الواضح اننا لو وجهنا اهتمامنا الى احد اشكال الاندماج فان هذا التعريف يتطلب تعميقا وخاصة عندما نأخذ في اعتبارنا نوعية النظم الاجتماعية الاقتصادية التي تميز كلا من هذه الاشكال الثلاثة.

ان ما يهمنا هنا هو الشكل الاخير وهو الاندماج بين الدول المتخلفة والتي تشكل الدول العربية جزءاً منها. ولذلك ننتقل الان الى عرض مفهوم الاندماج الاقتصادي بين دول العالم الثالث.

1 - 3. مفهوم الاندماج الاقتصادي بين دول العالم الثالث:

يمكن ان تقيدنا بعض الملاحظات في تحديد هذا المفهوم. واول هذه الملاحظات تمس الاطار الذي تعيشه الدول المتخلفة والذي يمثل بعض الخصائص المميزة للتخلف وعلى الاخص:

- عدم التفضل الاقتصادي.
- التبعية الاقتصادية.
- المستوى المنخفض لتطور القوى المنتجة.

في الواقع ان هذه الصفة الاخيرة دعت كثيرا من الاقتصاديين عند محاولتهم الاجابة عن اسباب الاندماج الى القول بان ما يفرض الاندماج الاقتصادي في الدول المتخلفة

هو أيضا ضرورة موضوعية ولكن لاتمثل هذه الضروره الموضوعيه في المستوى المرتفع لنمو القوى المنتجه كما هو الحال في الدول المتقدمه اقتصاديا ، بل على العكس ، تتمثل في المستوى الضعيف لنمو القوى المنتجه والذى يفرض التهيئه الاقليمية للمصادر بهدف تحقيق النمو الاقتصادى بسرعة ورشادة أكثر .

ويبدو لنا أن هذا التحليل ناقصا ان لم يكن متناقضا . ذلك أنه كيف يمكن القول بأن شرطين موضوعيين متعارضين (المستوى المرتفع لنمو القوى المنتجه في حالة ، والمستوى المنخفض لنمو القوى المنتجه في حالة ثانية) يؤديان الى نفس العمليه ؟ ومن جانب آخر لماذا لم يشكل المستوى المنخفض لنمو القوى المنتجه في الدول المتقدمه قبل نموها الصناعي شرطا موضوعيا لاندماج هذه الدول ؟

لكي يمكن ايضاح هذه الظاهره فانه ينبغي الأخذ في الاعتبار بأن أسباب الاندماج الاقتصادى بين الدول المتخلفه تتصل بالمستوى المرتفع لنمو القوى المنتجه المتواجد على الصعيد العالمي والذى يفرضه الميل العالمي لعمليه الاندماج الدوليه . وبعبارة أخرى فاننا يمكن أن نرجع عملية الاندماج الاقتصادى الدولى (سواء في الدول الرأسماليه أو في الدول المتخلفه) دائما الى المستوى المرتفع لنمو القوى المنتجه ، ولكن في حالة الدول المتخلفه ، فان : فا المستوى المرتفع لنمو القوى المنتجه على الصعيد العالمي هو الذى يشكل الشرط الموضوعي لعملية الاندماج .

اذا الاندماج الاقتصادى بين الدول المتخلفه هو عملية يفرضها رد الفعل الناتج عن التقاء مستوى مرتفع لنمو القوى المنتجه مسيطر عالميا مع المستوى المنخفض لنمو القوى المنتجه الذى يسود العالم الثالث . رد الفعل هذا يمكن أن يأخذ آثرا متجاوبا أو معاكسا طبقا للاراده السياسيه في كل دوله أو في

في كل مجموعة من الدول المتخلفة :

في الحالة الاولى الاثر المتجاوب فان مستوى نمو قوى الانتاج الضعيف يخضع لمستوى نمو قوى الانتاج العالمى ويميل الى الاندماج فيه ويشكل بذلك احدى ظواهر التخلف وهى الاندماج مع العالم الرأسمالى .

وفى الحاله الثانيه ،الأثر المعاكس ، فان عمليه الاندماج تأخذ طابعا جديدا يحدده ضرورة القضاء على جميع أشكال التبعيه . وهذه الضرورة الحيويه تفرض تقارب اقتصاديات الدول المتخلفه وتكاتفها من أجل الصراع ضد محاولات استقطابها للاندماج الامبريالى ومن أجل التنمية الاقتصاديه الذاتيه .

ويبدو الآن أن الاندماج الاقليمى بين الدول المتخلفه يمكن أن يتمثل فى شكلين تتعارض طبيعة كل منهما مع الآخر :

أ - اندماج ذو صبغة تقدميه .

ب - اندماج ذو صبغه غير ديموقراطية .

- الاندماج ذو الصبغه التقدميه

وهو يهدف الى تقليل التبعيه للسوق العالمى الرأسمالى والذى ... يتمثل هدفه الأعلى فى تحقيق التقدم الاقتصادي . ونضيف فورا بأن هذا الشكل من الاندماج يفترض مبدئيا أو فى نفس الوقت تحقيق تحولات هيكليه داخليه لمصلحة الجماهير الشعبيه .

فى هذه الحاله فان الاندماج الاقتصادى الاقليمى سيكون وسيله للوصول بأكثر سرعة وبأكثر رشادة الى اندماج الاقتصاديات الوطنيه .

ب - الاندماج ذو الصبغه الغير ديموقراطيه والشبه امبريالى :

يهدف هذا الاندماج الى تعزيز رأس المال الأجنبى فى داخل المجموعه الاقليميه التى هو فى طريق الاندماج ، وهذا يعنى فى الواقع تفاقم التبعيه الاقتصاديه بالنسبه للامبرياليه .

وفي هذه الحالة الا يمكن لنا القول بأن الاندماج الاقليمي بين الدول المتخلفة هو شكل جديد من أشكال الاندماج الكولونيالي .

والآن يمكننا القول بأن العنصر الاساسي الذي يحدد طبيعة الاندماج هو طبيعة السلطة السياسية (وهنا أيجب الاشارة الى انه لا يمكن أن نتوقع عملية للاندماج بين دول متخلفة تنتمي الى نظم اجتماعية سياسية مختلفة) .

وعند هذا المستوى فانه يبدو ان العامل السياسي او الشخصي يأخذ أهمية خاصة في حالة الاندماج الاقليمي بين الدول المتخلفة . ان هذه الاهمية تعود الى سيادة المستوى السياسي في الدول المتخلفة .

ان اهمية العامل السياسي لا توجد على مستوى تحديد طبيعة الاندماج فقط ولكن أيضا على مستوى وجوده نفسه .وفي الواقع فانه نظرا للمستوى المنخفض لنمو القوى امنتجة فان الشروط المادية لعملية الاندماج الاقليمي (التخصص التعاون او اندماج الانتاج) هي غالبا ماتكون غير متوفرة أو غير كافية . ومن هنا فان دور الدولة في النشاط الاقتصادي يكون كبيرا بصفة عميقة . واذا زاد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية او مال الى هذه الزيادة وعلى الاخص تدخل الدولة عن طريق خلق قطاع للدولة واقامة سياسة للتخطيط تهدف في الاساس الى القضاء على التخلف والتبعية فان عملية الاندماج الاقليمي يمكن أن تصبح حقيقة ملموسة . وفي الحالة العكسية (ضعف مشاركة الدولة في النشاط الاقتصادي) فاننا لا يمكن ان نتصور كيفية اقامة اندماج بين عدة انتاجات وطنية مختلفة .

وقبل ذلك كله فان وجود عملية الاندماج نفسها مشروط بالارادة السياسية وكذلك باستقرار السلطة السياسية . والملاحظ أن عدم استقرار السلطة السياسية هي سمة تخص اغلبية الدول المتخلفة . لكن هل يمكن أن تؤدي هذه الاهمية الخاصة والعميقة للعامل السياسي الى القول بأن الاندماج الاقليمي للدول المتخلفة يتصف بصفة شخصية

الا

في الواقع أنه اذا كانت السياسه تحدد طبيعة عمليه الاندماج وهي التي تضع هذه العمليه موضع التنفيذ ، فان الأسباب وراء مولد عملية الاندماج ترجع ، كما سبق وأوضحنا ، الى أساس موضوعي .

واجمالا فان الاندماج الاقتصادي بين دول العالم الثالث بشكل عام وبين الدول العربيه بشكل خاص هو ضرورة موضوعيه ، ولكن لكي تكون نتائج هذا الاندماج "ايجابية" . ينبغي أن يجرى ضمن اطار ديموقراطي لتنمية اقتصاديه حقيقيه تضع من أهم أهدافها :

- فك الارتباط بالتبعيه للسوق العالميه الرأسماليه .
- اشباع الحاجات الأساسيه للجماهير .

ان تحديد تلك الأهداف يحيلنا الى مناقشة النقطه الثانيه التي حددناها للاجابه على مجموعة الأسئلة المطروحه سابقا "1" ونقصد بذلك الآثار المرجوه من الاندماج .

2 - الآثار المرجوه من الاندماج :

بدون الخوض في تفصيلات حول هذه النقطه ، فانه يمكن القول بأن هناك مجموعة من المزايا يمكن أن يحققها الاندماج الاقتصادي ، ولكن أهم تلك المزايا حسب اعتقادنا هو أن الاندماج يؤمن للدول المشاركه فيه الشروط الاوليه الأساسيه التي تضعها في أحسن موقع للقيام بعملية فك الارتباط مع السوق العالميه الرأسماليه . بالاضافه الى هذه الميزه الرئيسيه فان هناك مزايا آخرى عديده ... نستعرض هنا أهمها :-

أ - بفضل الاندماج الاقتصادي يمكن التوصل الى ايجاد سوق كبيرة

"1" راجع ص 2

وخاصة اذا توجه الانتاج لاشباع الحاجات الاساسية للجماهير وبالتالي التوصل الى تحقيق مايسمى "باقتصاديات الحجم الكبير" حيث ان الانتاج بوحدات كبرى غالبا مايؤدي الى خفض تكلفة الانتاج وهذا مايعود بالفائدة على مختلف الدول المشاركة. ولكن تطبيق هذا المبدأ ،أي مبدأ تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير يجب أن يأخذ مظهرا آخر غير مظهره في الدول الرأسمالية ،أي ينبغي أن يراعى فيه التوازن الجهوي بين مختلف الدول المشاركةفي التجمع الاقليمي والتي في طريقها الى الاندماج الاقتصادي .

ب - يؤدي الاندماج الاقتصادي الى تحسين موقع مختلف الدول المشاركة فيه في السوق العالمية الرأسمالية . ان تحسين الموقع هذا يأخذ مظهران :

ـ المظهر الاول : على مستوى الصادرات حيث ان الدول المشاركة يمكن أن تفرض شروطا أحسن لبيع موادها الاولية وبالتالي تستطيع أن تؤمن عائدا أوفر من صادراتها . والامثلة على ذلك عديدة : مجموعة الدول المصدرة للبترول مجموعة الدول المنتجة للاسمدة ، مجموعة الدول المنتجة للفلزات ..... الخ

ـ المظهر الثاني : على مستوى الواردات ،ان التكتل يؤدي ايضا الى تحسين موقع الدول المشاركة فيه في الحصول على السلع المصنعة والمعدات والحصول على التكنولوجيا بالنسبة للدول العربية التي تفتقر الى المصادر الطبيعية الغنية ، فان اندماجها الاقتصادي مع باقي الدول العربية الاخرى يمكن أن يؤدي الى حل أحد المشاكل الاساسية التي تجابه التنمية الاقتصادية في هذه الدول ، ونعني بذلك مشكل التمويل . ان حل هذا المشكل على المستوى العربي يمكن ان يؤدي الى تحرير الاقتصاد المعني من قيود التمويل الخارجي من ناحية ، وان السوق العربية يمكن ان تشكل من ناحية اخرى مصرفا لمنتجات تلك الدولة وخاصة المنتجات الصناعية التي تزيد عن طاقات السوق المحلية .

أخيرا فانه قد حان الوقت للتحدث عن النقطة الثالثة والخاصة بشكل الاندماج الاقتصادي .

---

(1) راجع ص 2

3 - شكل الاندماج الاقتصادي

يمكن أن نميز بين أشكال الاندماج الاقتصادي عدة أشكال نذكر من بينها : الاندماج الكلي والاندماج الجزئي ، والاندماج الافقي والاندماج الرأسي .

1.3 - الاندماج الجزئي :

ان مثل هذا الاندماج يفترض الاتفاق الادنى حول الاستراتيجية التي يجب اتباعها في قطاع واحد أو في فرع واحد من قطاع . مثال : الاندماج الصناعي أو الاندماج في فرع صناعات الحديد والصلب . ويمكن للاندماج الجزئي أن يأخذ شكلان :

1.1.3 - اندماجا جزئيا افقيا

هذا الاندماج يكون في مستوى محيط التداول ويتعلق هذا النوع من الاندماج بتقنين وتنظيم تبادل منتج واحد أو عدة منتجات بين مختلف الدول المشاركة في التكتل الاقتصادي .

2.1.3 — اندماجا جزئيا رأسيا

هذا الاندماج يكون في محيط الانتاج . ان هذا النوع من الاندماج يفترض اتفاقا ادنى حول استراتيجية الانتاج في قطاع واحد أو في فرع واحد من الانتاج . في هذا المجال يمكن تحليل امكانية الاندماج الصناعي العربي أو الاندماج العربي في مستوى فرع صناعات الحديد والصلب أو الصناعات البتروكيماوية أو صناعة تكرير النفط مثلا .

2.3 - الاندماج الكلي : يفترض هذا الشكل الاتفاق الكامل حول استراتيجية التنمية الاقتصادية ويكون هذا الشكل من الاندماج اما افقيا أو رأسيا .

1.2.3 - الاندماج الكلي الافقي : ويتعلق فقط بمحيط التداول ويمكن تحقيق

ذلك بالتوصل الى سياسة تبادل مشتركة بين مختلف الدول المساهمة في التكتل الاقتصادي .

2.2.3 - الاندماج الكلي الرأسي : هذا الشكل من الاندماج هو الشكل الاكثر تقدما وهو يتم في مستوى محيط الانتاج . انه يتطلب تجانسا في الانظمة الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الدول المشاركة في التكتل .

4 - معايير الاختيار :

ان الهدف المتوخى على المدى البعيد هو التوصل الى الاندماج الكلي بين مختلف الدول العربية وللتوصل الى مثل هذا الهدف ، فاننا سنحاول عرض نماذج اندماج جزئي أولا ثم كلي بعد ذلك . ان هذا الهدف يتطلب كما نعلم معرفة كاملة لمختلف هياكل اقتصاديات الدول العربية (22 دولة بما في ذلك الجمهورية العربية الصحراوية) وتعذر ذلك في الوقت الحاضر نظرا للعدد المحدود من الباحثين المكلفين بالدراسة يطرح مشكلة اختيار بعض الدول لتكون موضوعا للبحث . ان هذه المشكلة المطروحة تأخذ مظهرين :

- اختيار الدولة محل الدراسة
- اختيار القطاع أو الفرع .

ان طرح مشكلة الاختيار يتطلب التعرف على معايير للاختيار وفي هذا الخصوص يمكن ان نشير الى عدد من المعايير :

أ - معايير ذات طبيعة ذاتية أو سياسية . في هذا الصدد يمكن ان نميز بين الدول المسماه بتقدمية والدول المحافظة وبالتالي يمكن القول بامكانية حدوث عملية اندماج اقتصادي بين الجمهورية العراقية والجمهورية الجزائرية

ب - معايير ذات طبيعة موضوعية يتعلق الامر في هذا الصدد بموضوع التكامل الاقتصادي بين ثروات بعض الدول العربية كما يتعلق بالاتصال الجغرافي لمختلف الدول المشتركة بالتكتل .

طبقا لهذا المعيار يمكن تصور تكتل اقتصادي أو اندماج اقتصادي بين عدة مجموعات من الدول تتوفر فيها تلك الخصائص . هذه المجموعات يمكن ان تكون كالتالي

1 - المجموعة الاولى ويمكن ان تتشكل من : جمهورية مصر العربية جمهورية السودان الجماهيرية العربية الليبية .

2 - المجموعة الثانية : بين دول لمشرق العربي : الجمهورية العربية السورية الجمهورية اللبنانية الجمهورية العراقية فلسطين .

3 - المجموعة الثالثة : يمكن ان تتكون من دول المغرب العربي : الجمهورية الجزائرية / المغرب / تونس وموريتانيا .

4 - المجموعة الرابعة : يمكن ان تشكل من دول الخليج والتي يمكن ان تجمع المملكة العربية السعودية - الامارات العربية المتحدة - الكويت والامارات الاخرى

ولكن يمكن ان نلاحظ بهذا التقسيم انه لو امكن توفر معيار الاتصال الجغرافي فان معيار التكامل بالثروات الاقتصادية لا يتوفر في جميع الحالات .....

ان معيار التكامل من ناحية الثروات الاقتصادية يمكن ان نلاحظه بسهولة فيما يخص المجموعة الاولى بهذا التكامل يأخذ عدة مظاهر :

1 - ان جمهورية مصر العربية التي تعاني من زيادة في السكان يمكن ان تكمل كلا من جمهورية السودان والجماهيرية الليبية .

2 - ان جمهورية السودان التي تمتلك اراضي شاسعة صالحة للزراعة يمكن أن تكمل كلا من مصر وليبيا اللتان تعانيان من ضيق رقعة الارض القابلة للزراعة

3 - هناك عاملا هاما من عوامل هذا التكامل : الا وهو وجود النفط .....

وعوائد النفط. فالجماهيرية الليبية التي تمتلك كميات هامة من النفط .....

ومن العوائد النفطية يمكن ان تكمل مصر والسودان اللتان تعانيان من قلة الامكانيات المالية اللازمة للاستثمارات "

بعد ذلك نود ان نشير الى ان فكرة اقامة مجموعات كهذه لا يوافق عليها كل الاقتصاديين اللذين يقدمون لها عددا من الانتقادات أهمها :

1 - مهما كان التقسيم المعمول به فانه لا يخلو من انتقاد

2 - ان تشكيل مجموعات على الشكل السالف يمكن أن يعمق ويزيد من الخصائص الذاتية لكل مجموعة وهذا يطرح بالتالي مشكلة أمام الاندماج العربي الكلي.
أمام هذه الانتقادات فان الطرح المعتمد على طريقة التحليل القطاعية بدأ يأخذ مكانه في الابحاث المتعلقة بالاندماج الاقتصادي . حسب هذا الطرح الاخير يجب تحليل الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع معين أو صناعة معينة في عملية الاندماج الاقتصادي ..... يظهر لاول وهلة أن هذا الطرح القطاعي غير منطقي لان الاندماج الاقتصادي بمفهومه العلمي هو أصلا اندماج بين مختلف القطاعات .... مع العلم بأننا يمكن ان نتحرى امكانية اندماج قطاع ما أو صناعة ما سواء في مستوى المنبع أو في المصب على الصعيد الاقليمي أي الصعيد العربي لهذا فاننانقترح دراسة القطاع الصناعي وامكانية اندماجه .

ان اختيار القطاع الصناعي يمكن ان يجد عدة من المبررات أو الاسباب .

1 - السبب الاول هو الديناميكية الذاتية او الخاصة التي يتمتع بها القطاع الصناعي : وخاصة ان معدلات الانتاجية كانت وستبقى - اعلى في القطاع الصناعي عنه في القطاع الزراعي."

2 - الصفات الاندماجية الذاتية للقطاع الصناعي .

3 - السبب الثالث يتعلق بالاهمية التي تعطيها مختلف خطط التنمية الاقتصادية العربية للقطاع الصناعي . فعلى سبيل المثال :

تخصص الخطة الرباعية الجزائرية الثانية 1974 - 1977 (43 %) من استثماراتها الى القطاع الصناعي .

- تخصص الخطة الرباعية 1976 - 1980 في مصر (26 %) من استثماراتها الى القطاع الصناعي .

- قرابة 50 % من الاستثمارات العراقية تخصص الى القطاع الصناعي .

- تخصص الخطة الليبية 1976 - 1980 قرابة 33 % من استثماراتها الى التنمية الصناعية .

هذه الاهمية التي أولتها خطط التنمية العربية الى القطاع الصناعي هي التي تدفعنا لاختيار هذا القطاع وتفضيله عن بقية القطاعات .

ولكن عدد الباحثين القليل يجعلنا مرغمين بتحليل القطاع في دولة ما ثم الانتقال الى تحليل نفس القطاع في الدول الاخرى . ولهذا سوف نبدأ بتحليل القطاع الصناعي في مصر والقطاع الصناعي في العراق .علما بأن المجال يبقى مفتوحا لالتحاق باحثين آخرين لتحليل نفس القطاع في بقية الدول العربيـــــة .

ان الهدف المنشود من هذه الدراســة هو :

1- تحليل بنية او هيكل القطاع الصناعي .

2- تحليل درجة اندماج أهم فروع الصناعة وذلك على ثلاثة مستويات:

- درجة اندماج هذه الصناعات في الاقتصاد الوطنـي
- درجة اندماج هذه الصناعات في الاقتصاد العالمي
- درجة اندماج هذه الصناعات في الاقتصاد العربي

ان هذه الطريقة في البحث تتيح لنا معرفة الاتجاه او المسار الذي تتبعه عمليـــة التنمية الصناعية في الدول العربية .وسوف تساعدنا على معرفة ما اذا كانت عملية التنمية الصناعية تتطور في اتجاه اندماجي على مستوى الاقتصاد الوطني والقومي "العربي" أم أن تطورها يتبع مسارا آخر: مسار الاندماج المتزايد في السوق العالميـــة الرأسماليـــة .

وبناء على ذلك فان خطة العمل ستكون على النحو التالـــي :

DOCUMENTATION

خطـــة العمـــــل

البنى الصناعيـــــــة ودرجة اندماجهـــا

مقدمـــــة : اصول ظاهرة التخلف الاقتصادي : انحلال البنى الصناعية الداخلية والاندماج في السوق العالمـــي الرأســـمالـــي .

القســـم الاول :

البنى الصناعية وتطورهـــا

اهمية القطاع الصناعي : مساهمة الانتاج الصناعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالـــي

القطاعات الاساسية في الصناعـــة

مســـاهمة كل منهـا في تكوين الناتج المحلـــي الاجمالي الصناعـــي

الاستثمارات الصناعيـــة وبنياتـــها .

أ حســـب نوع الصناعـــة

ب توزيع هذه الاستثمارات بين القطاع العام والخاص

القسم الثانـي :

درجـة اندماج القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني

أ على مســـتوى المنبع : المدخلات

- طبيعة هذه المدخلات
- أصول هذه المدخلات

1 داخليـــــة

2 خارجيـــــة

- التكنولوجيـــا المستعملة وآثارها على العمالـــة وتوزيـــع الدخل الصناعـــي

ب على مستوى المصب : المخرجات .

- بنية السلع المنتجـــة
- طبيعة هذه الســـلع
- ماهي طبيعـــة الطلب الذي تلبيه هذه الســـلع

1 طلب خارجي

2 طلب داخلي . وما هي بنيته الطبقية

- وجود او عدم وجسود جداول التشابك الصناعي وتحليلها

القسم الثالث:

درجة اندماج الصناعة في الاقتصاد العالمي الرأسمالي

في مستوى المنبع: المدخلات من اصل أجنبي

- طبيعة هذه المدخلات

أ سلع انتاجية

ب سلع وسيطة

ج التكنولوجيا . طرق تحقيق الناتج

د المواد الاولية من اصل أجنبي

في مستوى المصب: المخرجات: الناتج

- السلع الصناعية المصدرة

- أهمية هذه السلع بالنسبة للانتاج الوطني

- طبيعة هذه السلع أ منتجات نهائية

ب منتجات نصف نهائية

- الى أي سوق توجه هذه المنتجات وما هي طبيعة تلك السوق

القسم الرابع:

درجة اندماج الصناعة في الاقتصاد العربي

في مستوى المنبع: المدخلات من أصل عربي

- المواد الأولية

- رأس المال

- العمل

في مستوى المصب:

المخرجات الموجهة الى السوق العربية

- طبيعة هذه المخرجات " المنتجات "
- بنية هذه المخرجات
- أهمية هذه المنتجات.

- وجود أو عدم وجود مؤسسات مشتركه
- أهميتـــــــــها .
- دور هذه المؤسسات في الاندماج العربـــــــــي

استنتاج : من المفترض أن يحاول الاستنتاج الاجابه على ثلاث أنواع من الأسئله بعد تحليل تطور الصناعه . . . ماهي توجهات تطورها .

1 -هل أدى هذا التطور الى اندماج متزايد في الاقتصاد الوطني .

2 -أم أدى هذا التطور الى اندماج متزايد في الاقتصاد العربي

3 -أو على العكس أن تطور البنى الصناعية قد أدى الى اندماج متزايد في السوق العالميه الرأسماليه

مقدمة حول أصول ظاهرة التخلف الاقتصادي

انحلال البنى الصناعية الداخلية والاندماج في السوق العالمي الرأسمالي

1 - المكانة الحالية للصناعة في الدول العربية

1 - 1 - طبيعة الهياكل الانتاجية في العالم العربي

1 - 2 - خصائص الهياكل الصناعية في العالم العربي

2 - الاسباب التي أوجدت الشكل الحالي للهياكل الصناعية في العالم العربي

2 - 1 - أصول التخلف الاقتصادي والاجتماعي

2 - 2 - معايير بداية التخلف

2 - 3 - علاقة الاتصالات الخارجية بالتخلف

2 - 4 - بعض الافتراضات المفسرة للاثار السلبية للاتصالات الخارجية

2 - 5 - التطور التاريخي للتخلف

3 - سياسات التنمية الصناعية التي اتبعت حتى الان في العالم العربي

3 - 1 - استراتيجية احلال الواردات ، مضمونها ونتائجها

3 - 2 - استراتيجية التصنيع من أجل التصدير مضمونها ونتائجها

4 - استنتاج

مقدمة

يمثل هذا البحث مدخلا لدراسة أكثر شمولا عن" امكانيات استراتيجية اقتصادية عربية مشتركة" مثل تلك الدراسة تستلزم تحليلا موسعا (يشمل جميع الدول العربية) [1] وعميقا (يتناول جميع النشاطات والمظاهر الاقتصادية والسياسات المتبعة في كل دولة) [2] وجامعا بحيث يمكن بعد توفر البيانات والتحاليل المختلفة أن تصل الدراسة الى تصور كامل للحكم على امكانيات استراتيجية اقتصادية مشتركة

ويختص هذا البحث بدراسة وتحليل الهيكل الصناعي ودرجة تكامله في كل من مصر والعراق [3] . وفي الواقع ، فان الدول العربية في مجموعها تتسم بخصائص هيكلية متشابهة الى حد ما نتيجة انتمائها الى دول العالم الثالث : ومايتبع ذلك من اتسام هذه الدول بخصائص التخلف الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام .

وقبل أن تتعرض بالتفصيل لدراسة الهيكل الصناعي في مصر والعراق نرى من المستحسن أن نعرض صورة عامة للمكانة الحالية للصناعة في الدول العربية ثم مناقشة الاسباب العامة التي أوجدت الشكل الحالي للهياكل الصناعية في العالم العربي .

"1" - الاقطار العربية الاعضاء في جامعة الدول العربية هي : الاردن الامارات تونس - الجزائر - السعودية - السودان - سوريا - الصومال - العراق البحرين - عمان - فلسطين - قطر - الكويت - لبنان - ليبيا - مصر - المغرب موريتانيا - اليمن العربية - اليمن الشعبية . ويضاف لهذه الدول الجمهورية العربية الصحراوية .

"2" - يشمل ذلك وجوب دراسة استراتيجيات التنمية المطبقة التخطيط الهياكل الانتاجية المختلفة ودرجة التكامل الداخلي والخارجي .... الخ .

"3" - اختيار القطرين فرضته بالاضافة الى المعايير الموضوعية المشار اليها في منهجية هذه الدراسة قلة عدد الباحثين المنوط بهم القيام بهذه الدراسة "باحثين اثنين" .

* من حيث أهمية النشاط الأولي في الناتج المحلى الاجمالى .

بالاستعانه بالجدول رقم (1) التالى يمكن تحديد أهمية الأنشطه الأوليه الزراعيهو والاستخراجيه فى اجمالى الناتج المحلى فى جميع الدول العربيـــــــــــه .

جـــــدول رقـــــ (1)

التوزيع النسبى للناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج فى الدول العربيـــه .

جـــدول رقـــم (1)

التوزيع النسبي للناتج المحلـــي الاجمـــالـــي بتكلفة عوامل الانتاج في البـــدول العربيـــــة 1972

الدولة	القطاعات السلعية						قطاعات التوزيع			قطاعات الخدمات				الاجمالي
	الزراعة	الصناعات الاستخراجية	الصناعة التحويلية	التشييد	الكهرباء والماء	اجمالي القطاعات السلعية	التجارة والمال	النقل والمواصلات	اجمالي قطاعات التوزيع	الاسكان	المرافق العامة والخدمات	خدمات أخرى	اجمالي قطاعات الخدمات	
الاردن	18ر9	2ر	11	4ر3	1ر4	35ر8	20ر4	8ر1	28ر6	6ر8	18ر3	10ر6	35ر7	100
البحرين	0ر1	28ر3	42ر4	2ر3	1ر7	75ر7	8ر5	2ر0	10ر5	2ر7	9ر0	2ر1	13ر8	100
تونس	22ر5	6ر2	11ر0	7ر1	1ر8	48ر6	14ر3	6ر6	20ر9	6ر4	13ر9	12ر6	32ر9	100
الجزائر	9ر6	16ر7	14ر0	7ر3	1ر5	49ر1	23ر2	3ر6	26ر8	—	10ر7	13ر3	24ر0	100
السعودية	2ر8	65ر0	6ر0	4ر5	8ر	79ر1	3ر8	5ر2	9ر0	2ر5	4ر	9	11ر9	100
السودان	37ر5	5ر	7ر7	4ر0	2ر6	52ر3	22ر6	7ر9	30ر5	1ر2	14ر3	1ر7	17ر2	100
سوريا	28ر9	0ر	18	3ر9	—	50ر8	17ر2	7ر5	24ر7	6ر7	11ر8	6ر1	24ر6	100
العراق	21ر0	26ر5	10ر7	3ر4	1ر3	62ر9	10ر0	5ر7	15ر7	4ر2	10ر3	6ر9	21ر4	100
عمان	10ر8	59ر1	0ر1	15ر9	—	85ر9	3ر3	1ر3	4ر6	1ر6	7ر0	1ر6	10ر2	100
الكويت	0ر3	63ر5	2ر7	2ر7	3ر6	72ر8	8ر9	2ر8	11ر7	3ر7	1ر8	11	15ر5	100
لبنان	10ر5	2ر0	13ر8	4ر5	—	30ر8	25ر0	7ر5	42ر5	8ر7	7ر4	10ر5	26ر6	100
ليبيا	2ر5	52ر8	2ر1	10ر4	0ر5	68ر3	5ر5	5ر7	11ر2	4ر3	8ر4	7ر7	20ر4	100
مصر	29ر6	1ر	22	4ر1	1ر7	57ر5	9ر1	5ر1	14ر2	4ر2	0ر5	23ر6	28ر3	100
المغرب	26ر4	4ر9	11ر9	4ر8	2ر8	50ر8	19ر0	15ر4	34ر4				14ر8	100
اليمن العربية	59ر7	9	4ر	6ر2	—	70ر8	14ر6	2ر9	17ر5	3ر0	6ر5	2ر3	11ر8	100
اليمن الشعبية	24ر1	0ر1	16ر2	5ر0	1ر6	47ر0	18ر8	7ر0	25ر8				27ر3	100

المصـــدر : مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربيـــة " دراسة أساسية " بغداد ، 1976 ص 3

من الجدول السابق نلاحظ أهمية الانشطة الاولية الزراعية والاستخراجية في اجمالي الناتج المحلي في جميع الدول العربية اذ يتراوح التوزيع النسبي لهذه الانشطة مابين (5ر12 ٪) في لبنان و (8ر67 ٪) في السعودية . أما من حيث أهمية النشاط الاولي في كل دولة على حده (مابين زراعي أو استخراجي أو زراعي استخراجي) فانه يمكن تقسيم الدول العربية الى ثلاث مجموعات "1" :

أ — مجموعة الدول ذات القاعدة الانتاجية الزراعية وهي الاردن وتونس والسودان وسوريا والصومال ومصر والمغرب واليمن العربية واليمن الشعبية . حيث يسيطر النشاط الزراعي. وتتراوح الاهمية النسبية للناتج الزراعي في هذه المجموعة بين 9ر18 ٪ (الاردن) و 7ر59 ٪ اليمن العربية) .

ب — مجموعة الدول ذات القاعدة الانتاجية الاستخراجية وتضم البحرين والسعودية وقطر والامارات العربية وعمان والكويت وليبيا . وتتراوح الاهمية النسبية لقطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول بين 3ر28 ٪ البحرين و 65 ٪ (السعودية) .

ج — مجموعة الدول ذات القاعدة الانتاجية الاستخراجية الزراعية وتضم الجزائر والعراق وموريتانيا وتتراوح الاهمية النسبية لقطاع الصناعة الاستخراجية في هذه الدول بين 7ر16 ٪ (الجزائر) ، 42 ٪ (موريتانيا)، في حين تتراوح الاهمية النسبية للقطاع الزراعي بين 6ر9 ٪ (الجزائر) و 1ر30 ٪ (موريتانيا) .

---

1) مركز التنمية الصناعية المصدر السابق ص 1 - 2

من حيث تركز أغلب الانتاج الصناعى العربى فى عدة دول عربيه فقط .

بالاضافه الى ضعف الانتاج الصناعى بصفة عامه فى الدول العربيه ، فان الجدول رقم (2) التالى يوضح أيضا تركز أغلب هذا الانتاج فى ثلاث دول فقط :

جـــدول رقـــم (2)

الانتاج والناتج الصناعيين فى عدد من الدول العربيه عام 1971

القيمة بالمليون دولار

الدولـــــه	الانتـــاج	الناتـــج		
	قيمـــه	%	قيمـــه	%
جمهورية مصر العربيه	3193ر0	33ر8	1375ر3	39ر8
المغرب	1515ر4	16ر0	391ر6	11ر3
العراق	585ر2	6ر2	378ر0	10ر9
الجزائر	1532ر7	16ر2	264ر4	7ر7
لبنان	519ر1	5ر5	225ر5	6ر6
سوريا	613ر0	6ر5	215ر8	6ر3
السودان	386ر1	4ر1	151ر6	4ر4
تونس	521ر2	5ر5	128ر6	3ر7
السعوديه	267ر8 (1)	2ر8	120ر5 (1)	3ر5
ليبيا	98ر0	1ر0	56ر6	1ر7
الأردن	83ر1	0ر9	54ر0	1ر6
اليمن الديموقراطيه	100ر5 (1)	1ر1	73ر3 (1)	2ر1
موريتانيا	7ر6	0ر1	4ر2	0ر1
الصومال	28ر7	0ر3	10ر2	0ر3
الاجمالـــى	9451ر4	٪100	3452ر2	٪100

1) عام 1972 ومصدرها البيانات القطريه .

المصدر : دكتور ابراهيم سعد الدين "التصنيع والتنميه فى الوطن العربى" ص10 فى مؤتمر التنميه الصناعيه الرابع للدول العربيه ، مصدر سابق ص 8

جـــدول رقـــم (3)

هيكل الصناعة التحويلية في الدول العربيـــة
عام 1972

الدوله	استهلاكيه	وسيطه	استثماريـــه	الاجمالـــى
الأردن	50ر5	25ر2	24ر3	100
البحرين	13ر0	84ر1	2ر5	100
تونس	59ر9	26ر0	14ر0	100
الجزائر	56ر3	9ر4	34ر3	100
السعوديه	49ر5	15ر4	35ر1	100
السودان	81ر7	18ر3	——	100
سوريـــا	79ر0	10ر7	10ر3	100
الصومال	95ر7	3ر9	1ر4	100
العـراق	64ر3	16ر1	19ر6	100
الكويت	17ر6	75ر9	6ر5	100
لبنان	71ر6	13ر4	15ر0	100
ليبيا	65ر9	23ر4	10ر7	100
مصر	75ر2	16ر2	8ر8	100
المغرب	69ر1	15ر4	15ر5	100
موريتانيا	92ر1	7ر9	—	100
اليمن العربيه	71ر8	1ر3	26ر9	100
اليمن الشعبيه	15ر2	83ر9	0ر9	100

المصدر : مؤتمر التنميه الصناعيه الرابع للدول العربيه (دراسة أساسيه)
ص 7 .

ففيما عدا البحرين والكويت واليمن الشعبية (حيث تلعب صناعة التكرير الدور الاساسي في قطاع الصناعة التحويلية) ، فان الصناعة الاستهلاكية لا تقل عن 50 ٪ من مجمل هيكل الصناعة التحويلية في جميع الدول العربية الاخرى وتصل هذه النسبة في الصومال الى 95ر7 ٪ .

وبصورة عامة ولمقارنة مكانة الصناعات الاستهلاكية بالنسبة لاجمالي الناتج الصناعي في الدول العربية من جهة وبتلك المكانة في الدول النامية الاخرى والدول المتقدمة والدول الاشتراكية من جهة أخرى ، فانه سيتضح أن "مساهمة الصناعات الاستهلاكية تبلغ 61 ٪ من اجمالي الناتج الصناعي العربي مقابل 59ر3 ٪ ، 31 ٪ ، 30 ٪ في الدول النامية غير العربية والدول المتقدمة والدول الاشتراكية على الترتيب"(1) وعلى كل ومن حيث مدى الاهتمام النسبي بالسلع الاستهلاكية بالمقارنة بالسلع الوسيطة والانتاجية في هيكل الصناعة التحويلية للدول العربية في أوائل السبعينيات وطبقا للجدول السابق فانه يمكن تصنيف ثلاث مجموعات :

— دول رجحت فيها كفة السلع الاستهلاكية

وهي تونس السودان ، سوريا الصومال العراق لبنان ليبيا مصر المغرب موريتانيا اليمن العربية حيث تتراوح نسبة السلع الاستهلاكية في هذه الدول مابين 59ر9 ٪ (تونس) ، 95ر7 ٪ (الصومال) .

— دول تعادلت فيها كفة السلع الاستهلاكية مع السلع الوسيطة والاستثمارية

وهي الاردن الجزائر السعودية حيث تتراوح نسبة السلع الاستهلاكية في هذه الدول مابين 49ر5 ٪ (السعودية) ، 56ر3 ٪ (الجزائر)

— دول رجحت فيها كفة السلع الوسيطة والاستثمارية

وهي البحرين الكويت واليمن الشعبية حيث تتراوح نسبة السلع الوسيطة

---

(1) مركز التنمية المصدر السابق ص 6

والاستثمارية في هذه الدول مابين 82ر4 ٪ (الكويت) ، 86ر6 ٪ (البحرين) وينبغي الاشارة الى ان صناعة النفط تلعب فيها دورا نسبيا كبيرا .

جـ - التوزيع الجغرافي للصناعة التحويلية بين الدول العربية :

سبق أن توصلنا الى تركز الانتاج الصناعي في عدد محدود من الدول العربية فاذا انتقلنا الى تحديد توزيع الصناعة التحويلية بين تلك الدول فاننا سنلاحظ ايضا أن الجزء الاكبر من تلك الصناعة يتركز في عدد محدود من الدول العربية حيث " تبلغ نسبة انتاج مصر من مجموع انتاج الصناعة التحويلية لثلاث عشر دولة عربية (نفس الدول الواردة في الجدول رقم 2) نحو 37 ٪ وتتركز في مصر والجزائر والمغرب نحو 73 ٪ من مجمل الانتاج في الدول المذكورة . ويزيد نصيب ست دول منها (وهي مصر والمغرب والعراق والجزائر ولبنان وسورية) عن 82 ٪ من الناتج المحلي الاجمالي في هذه الدول وذلك في عام 1971 " (1)

فاذا انتقلنا الى محاولة التعرف على التوزيع الجغرافي لناتج فروع الصناعة التحويلية بين بعض الدول العربية عام 1969 فسنجدها على الشكل التالي (2) :

---

(1) دكتور ابراهيم سعد الدين التصنيع والتنمية في الوطن العربي دراسة مقدمة لندوة التنسيق الصناعي العربي (الاسكندرية 22 / 26 يونيو 1976 ص 10 . في مركز التنمية المصدر السابق ص 7 .

(2) انظر دكتور عرفان شافعي الصناعة التحويلية في الوطن العربي تقييم دوافعها واهدافها مجلة العلوم الاجتماعية العدد الاول — السنة السادسة الكويت ابريل 1978 ص 7 - 37 .

ملحوظة : للتدليل على فروع الصناعة التحويلية فقد استخدم الارقام من 31 الى 39 من التصنيف الدولي الموحد للانشطة الاقتصادية (ISIC) .

ـ صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ : يتركز معظم الناتج فيها (5ر65٪) على التوالي في كل من المغرب 28 ٪ ومصر 17 ٪ والجزائر 8ر10 ٪ وتونس 7ر9 ٪ .

ـ صناعات الغزل والنسيج والملابس والجلود : ويتركز معظم الناتج فيها (7ر72٪) على التوالي في كل من مصر 5ر 39 ٪ وسوريا 6ر12 ٪ والجزائر 4ر12 ٪ والمغرب 2ر8 ٪ .

ـ صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر : ويتركز معظم الناتج فيها (2ر92 ٪) على التوالي في كل من مصر 5ر43 ٪ المغرب 3ر24 ٪ تونس 3ر10 ٪ والعراق 1ر8 ٪ .

ـ صناعة الكماويات والمنتجات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستك : ويتركز معظم الناتج فيها (1ر87 ٪) على التوالي في كل من مصر 26 ٪ والكويت 7ر 20 ٪ والمغرب 2ر18 ٪ والعراق 2ر15 ٪ والجزائر 7 ٪ .

ـ صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية عدا منتجات البترول والفحم ويتركز معظم الناتج فيها 6ر 78 ٪ على التوالي في كل من : مصر 5ر18 ٪ الجزائر 9ر16 ٪ ولبنان 2ر16 ٪ والعراق 8ر14 ٪ والمغرب 5ر12 ٪ .

ـ الصناعات المعدنية الاساسية : ويتركز معظم الناتج فيها 95 ٪ في كل من مصر 8ر76 ٪ ثم تونس 2ر18 ٪ .

صناعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات : ويتركز معظم الناتج فيها 6ر74 ٪ في كل من الجزائر 5ر27 ٪ مصر 2ر23 ٪ المغرب 3ر16 ٪ لبنان 3ر7 ٪ .

ـ صناعات تحويلية اخرى (غير كاملة التصنيف) :

ويتركز معظم الناتج 8ر95 ٪ في مصر 4ر55 ٪ لبنان 4ر40 ٪ .

1 - 2 خصائص الهياكل الصناعية في العالم العربي :

نستطيع أن نستخلص بايجاز خصائص الهياكل الصناعية في العالم العربي في عدة نقاط :

أ - أن الصناعة تحتل مكانة ثانوية في مجمل الاقتصاديات العربية وتحتل الانشطة الاولية الزراعية والاستخراجية النصيب الاكبر في اجمالي الناتج المحلي في جميع الدول العربية .

ب - بالاضافة الى المكانة الثانوية للصناعة في تكوين الناتج المحلي فان الهيكل الصناعي يتسم بسيطرة الصناعات الاستهلاكية والخفيفة بالنسبة للصناعات الانتاجية الوسيطة والاستثمارية .

جـ - ان هذه الصناعات الاستهلاكية تتركز في عدد محدود من الدول العربية . وبالامكان تلمس هذه الخصائص وآثارها في عدة مظاهر

* - كنتيجة لضعف مكانة الصناعة في الاقتصاد القومي واختلال الانشطة الاولية الزراعية الاستخراجية) للنصيب الاكبر من اجمالي الناتج المحلي في الدول العربية ، فان قوة العمل تتجه الى التركز في هذه الانشطة الاخيرة . ونظرا للزيادة السكانية المطردة فان هذه القطاعات الزراعية تعاني من مشكل العمالة الزائدة ويظهر الجدول رقم 4 أن نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي الى اجمالي المشتغلين في الاقتصاد القومي في مجموعة تزيد كثيرا عن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي .

جـــدول رقـــم (4)

نسبة الناتج الزراعي الى اجمالي الناتج المحلي
مقارنا بنسبة المشتغلين في القطاع الى اجمالي المشتغلين

الدولة	السنة	نسبة الناتج الزراعي الى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة عدد المشتغلين في قطاع الزراعة الى اجمالي عدد المشتغلين
الاردن	1968	16ر3	35ر5
تونس	1968	19ر3	41ر0
الجزائر	1968	16ر3	50ر4
السعودية	1968	6ر2	46ر2
السودان	1968	38ر2	85ر8
سوريا	1968	23ر0	61ر5
العراق	1972	21ر0	55ر5
الكويت	1972	0ر3	3ر3
لبنان	1970	10ر5	18ر9
ليبيا	1972	2ر5	30ر2
مصر	1972	29ر6	47ر2
المغرب	1968	31ر0	66ر8
اليمن الشعبية	1968	33ر0	9ر4

المصدر : مؤتمر التنمية الصناعة الرابع بالمصدر السابق ص 4

نلاحظ على سبيل المثال أن الاهمة النسبة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي في ليبيا سنة 1972 بلغت 2ر5 ٪ بينما نسبة المشتغلين في قطاع

الزراعة الى اجمالي العمالة بلغت 2ر30 ٪ وبلغت هذه النسبة الاخيرة في السودان سنة 1968 نحو 86 ٪ بينما مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي السوداني في نفس العام كانت نحو 38 ٪ .

ان ذلك يعني ليس فقط انخفاض الانتاجية الزراعية وانتشار البطالة بين العمال الزراعيين وانخفاض مستويات دخولهم ولكن ايضا أن سياسات التصنيع التي طبقت لم تمكن من احداث تغييرات هيكلية بحيث يمكن أن تستوعب الصناعة فائض العمل الزراعي .

* المظهر الثاني الذي يؤكد استمرارية احتفاظ الدول العربية بسيطرة الانشطة الاستخراجية الزراعية يمكن أن نتلمسه من خلال التعرف على هيكل صادرات الدول العربية كما يظهر الجدول رقم 5 .

جدول رقم (5)

التكوين السلعي لصادرات الدول العربية عام 1972 (بالمليون دولار)

اجمالي الصادرات (1)	الزراعية (2)	المنجمية (3)	اجمالي الصادرات الاولية (2)+(3)	الصناعة التحويلية (5)	الاهمية النسبية للصادرات الاولية (4) ٪ (1)	الاهمية النسبية لصادرات الصناعة التحويلية (5) ٪ (1)
16835	1449	12863	14 312	2523	٪ 85	٪ 15

المصدر : الاتجاهات الرئيسية للصادرات والواردات الصناعية في البلاد العربية - مركز التنمية الصناعية للدول العربية - اكتوبر 1976 ص 24

(*) البيانات والجدول تشمل 14 دولة عربية هي : الاردن - تونس - الجزائر - السعودية السودان - سوريا - الصومال - العراق - الكويت - لبنان - ليبيا - مصر - المغرب - اليمن الديمقراطية .

ان الجدول السابق يغني عن تأكيد ماسبق وان توصلنا اليه من نتائج وخاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار البنية الصناعية التي سبق شرحها ونعني بذلك سيطرة الصناعات الاستهلاكية على الصناعة التحويلية وتركز هذه الصناعات في عدد محدود من الدول ... الخ ... ان نتائج الجدول السابق يمكن أن تكتمل اذا اضفنا اليها بيانات التكوين السلعي لواردات العالم العربي في نفس العام حيث بلغت الاهمية النسبية لواردات المنتجات الصناعية للدول العربية 85 ٪ في حين بلغت الاهمية النسبية لواردات هذه الدول من المنتجات الاولية 15 ٪ (المنتجات الزراعية 12ر5 ٪ والمنجمية 2ر5) "1"

* يتمثل المظهر الثالث في تضخم قطاعات الخدمات بحيث يبدو من الجدول رقم (1) المبين سابقا أن نسبة مساهمة هذا القطاع (توزيع وخدمات) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي سنة 1972 قد بلغت حوالي 69 ٪ في لبنان . وبصورة عامة فان هذه النسبة لا تقل في أي دولة عربية عن 20 ٪ (باستثناء عمان حيث تبلغ 14ر6 ٪ وذلك نتيجة لسيطرة قطاع الصناعة الاستخراجية والذي بلغت نسبته في تكوين الناتج المحلي 59ر1 ٪) .

ومما تجدر الاشارة اليه أن معالجة ظاهرة تضخم قطاع الخدمات في الدول" المتخلفة" تختلف جذريا عن مثيلتها في الدول" المتقدمة الصناعية . ان تضخم قطاعات الخدمات هذه الاخيرة يعكس تطورا اقتصاديا يتمثل في انتقال الايدي العاملة في مرحلة أولى من الزراعة الى الصناعة ثم توجه اليد العاملة من القطاعين الاوليين الى قطاع الخدمات الذي يحتل مكانة هامة في الحياة الاقتصادية . كذلك فان الانخفاض النسبي لاهمية القطاع الاول والثاني بالنسبة للقطاع الثالث لا يعني انخفاض في الانتاج الفلاحي أو الصناعي بل بالعكس فان هذا الانتاج في ارتفاع مستمر بسبب ارتفاع الانتاجية. والامر يختلف جذريا في حالة الدول العربية : ذلك أن نمو قطاع الخدمات يمثل نوعا من الخلل في الجهاز الانتاجي .

---

(1) دكتور الفونس عزيز . تحليل التجارة الخارجية للدول العربية . دراسة مقدمة لمركز التنمية الصناعية للدول العربية . 1976

ويرجع ذلك بصفة اساسية الى أن قطاعات الخدمات يمكنها أن تستقطب الايدي العاملة عند مستوى منخفض من الانتاجية . ويكون من الطبيعي أن تنتقل الايدي العاملة العاطلة في الريف والتي لم تستوعبها الصناعة الصغيرة الحجم الى العمل في قطاع الخدمات الذي لا يتطلب مهارة تقنية أو تأهيلا يذكر . اذن فان نمو هذه القطاعات لا يرتبط بتقدم القطاعات الاقتصادية الاولية (الانتاجية) ولا يرتبط بارتفاع مستوى المعيشة أو ارتفاع الانتاجية . انه لا يعكس في النهاية الا انخفاض مستوى الانتاجية في الاقتصاد القومي وسيطرة النشاطات غير المنتجة .

واجمالا نستطيع القول بأن البناء الصناعي العربي يتميز كيفيا بأنه يلعب دورا هامشيا في الاقتصاد القومي ينعكس كميا في وزنه النسبي المحدود في الانتاج كما يتميز فنيا في انه لا يمثل الاساسي الصناعي للاقتصاد القومي أي الاساس الذي يزود قطاعات النشاط المختلفة باحتياجاتها الاساسية من المنتجات الصناعية وخاصة السلع الانتاجية (1) .

واذا كنا بذلك قد تعرفنا ولو بايجاز على صورة البنية الصناعية العربية فان الامر في حاجة الى التعرف على الاسباب الجوهرية التي تكمن وراء الواقع الصناعي الحالي في هذه الدول :

2 - الاسباب العامة التي أوجدت الشكل الحالي للهياكل الصناعية في العالم العربي

في الواقع أن هناك اسبابا عامة واولية تتعلق باصول التخلف الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول ولكن ايضا اسبابا تتعلق بتطور مشكلة التخلف والتي ساعد على تفاقمها، والوصول الى الواقع الحالي، السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية التي طبقت في هذه الدول بصفة عامة والسياسات الصناعية بصفة خاصة.

---

(1) د . محمد دويدار نحو استراتيجية بديلة للتصنيع العربي دراسة مقدمة لمركز التنمية الصناعية للدول العربية - القاهرة - يونيو 1976 - ص 2 - 3

2 - 1 أصول التخلف الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية

ليس الغرض هنا هو دراسة الاصول النظرية للتخلف وعرض الاراء والنظريات الخاصة به (1). بالرغم من ضرورة ذلك فعليا - ولكننا سنعرض للمعايير الاساسية التي يمكن بواسطتها الحكم على بداية التخلف في هذه الدول بغرض التعرف أولا على هذه المعايير ثم تتبع تطور التخلف عن طريق متابعة درجة تعمق وتفاقم عوامل التخلف الاولية . وهنا ينبغي التأكيد أن نقطة انطلاقنا هي اعتبار التخلف عملية او سيرورة بدأت بذورها مع الاتصالات الخارجية مع دول أكثر تطورا . هذه الاتصالات انتجت تشويها وانحرافا في بنية الاقتصاد الوطني وادخلته في طريق تنمية متميز - يختلف عن طريق التنمية الاقتصادية الذي عرفته الدول الصناعية المتقدمة - هذا الطريق المتميز والنوعي هو طريق التخلف . ينبغي ايضا الاشارة الى أن التخلف باعتباره عملية فانه في تطور مستمر ودائم .... تطورا نحو تعميق التخلف وليس نحو القضاء على مسبباته الاولية (2) (وسيظل هذا الامر صحيحا طالما بقيت عوامل التخلف الاصلية والمتطورة دائما دون تدخل واع لنفي هذه العوامل بعد التعرف عليها وتحديدها) .

أمامنا الان عدة أسئلة سنحاول التعرف على اجاباتها بغرض تحديد ما نحن بصدده :

أ — ماهي المعايير التي يمكن الحكم بواسطتها عن بداية التخلف في الدول العربية

ب — لماذا انتجت الاتصالات مع الدول الاكثر تقدما وفي فترة تاريخية معينة آثار أدت الى تخلف هذه الدول ؟

ج - ماهو الشكل الذي اتخذته هذه المعايير - سواء بالتطور أو بالتغير في الوقت الراهن

2 - 2 - معايير بداية التخلف

للاجابة على السؤال الاول فان المطلوب هو تحديد ظاهرة التخلف في اشكالها الاولية .

---

(1) لدراسة هذه النظريات والاراء انظر على سبيل المثال : ج . فريدينيه ، مفهوم التخلف ، طباعة موتون ، غرينوبل ، 1966 . (باللغة الفرنسية)

(2) انظر علي مصطفى . محاضرات في تكوين التخلف . معهد العلوم الاقتصادية . الجزائر . 1977

من المنطقي هنا أن هذه الاشكال كانت أكثر بساطة مما أصبحت عليه بعد ذلك ففي خلال تطوره فان التخلف اصبح شيئا فشيئا أكثر تعقيدا وارتبط ذلك وعلى وجه الخصوص بتطور الدول المسيطرة والدول المسيطر عليها والتي تعرضت من جراء ذلك الى آثار للتشويه أكثر تعقيدا . ان مايهمنا هنا ومحاولة تحديد الظواهر المميزة للتخلف في أشكالها الاولية أي عند تكوينها . ونستطيع أن نحدد ثلاث معايير تمثل الخطوط المميزة لهذا الوضع :

× أولى عمليات التحطيم التي وجهت الى الهياكل الاقتصادية المحلية عن طريق الاتصالات الخارجية كانت بداية تغيير بنية الاقتصاد التقليدي : باعتبار التخلف عملية للتشويه اذن لتغيير بنية الوضع السابق فان التخلف يكون قد ظهر مع بداية هذا التغيير البنيوي .

× النقل من الخارج لعناصر (آليات هياكل عقليات انشطة .... الخ) تم زراعتها في الاقتصاد التقليدي المحلي والتي تداخلت مع العناصر المميزة للاقتصاد التقليدي هذا التداخل سبب في ظهور الازدواجية المميزة للتخلف وفي الترابط بين العناصر المزروعة من الخارج وبين الدولة التي تسببت في زرع هذه العناصر .

× تكون سيطرة خارجية والتي يمكن أن تبدو في اشكال مختلفة والتي تم عن طريقها ادماج الاقتصاد المسيطر عليه (خاصة قطاعاته المزروعة بواسطة الخارج) في الاقتصاد العالمي ومن ثم توقيف الامكانيات التي تسمح بتطور حقيقي أي احتفاظ الاقتصاد المسيطر عليه بعملية نمو منحرفة .

وبطبيعة الحال فاننا ميزنا الثلاثة عناصر السابقة لانها وفي كثير من الاحيان تعرض منفصلة كما يستدل عليها كل على حدة . ومع ذلك فان الثلاثة عناصر مرتبطة بعضها بالاخر ومتشابكة منذ البداية . وفي الواقع نجد انه في كثير من الحالات فان هذه العناصر تكون قد لعبت دورها بالتتابع وبالترتيب الموضح سابقا (في بعض الحالات) أما في حالات أخرى فان السيطرة تكون هي الواقعة الاولى والمحركة للعنصرين الآخرين (التحطيم والنقل) (1)

(1) انظر علي مصطفى البحث السابق ص 15-27

والمحركة للعنصريين الاخرين (التحطيم والنقل) (1)

وعلى كل حال فان الدراسة التاريخية لاصول التخلف في الدول العربية والتي يمكن الاستدلال على بدايته بواسطة الثلاث معايير السابقة يمكن أن توصلنا الى ان العمليات التاريخية التي ادت مبدئيا الى الدخول في بداية التخلف في هذه الدول كانت مختلفة ولكنها مع تطور التخلف انتجت حاليا شكلا متقاربا . وبناء على ذلك يمكن أن نشاهد بداية التخلف في الدول العربية باحدى الصور التالية : (1)

1 - الدخول في التخلف عن طريق عملية مرتبطة بالسيطرة الاستعمارية أول الامر

مثل حالة الجزائر اعتبارا من 1830 وليبيا 1911 : فقد وقع استعمار مثل هذه الدول في الفترة من منتصف القرن التاسع عشر . في هذه الحالة نجد أن الاستعمار هو الواقعة الاولية . تكونت اذن سيطرة منذ البداية حملت معها كل آثارها اللاحقة . ان الاتصالات السابقة على السيطرة الاستعمارية لم تكن الا اتصالات هامشية . بمعنى انها كانت اتصالات محدودة وغير مستقرة تتمثل في اتصالات مع البحارة القادمين لقضاء بعض الوقت أو للتبادل وبدون أن تنتج زرع أنشطة أو تكون سيطرة دائمة . كذلك فان هذه الاتصالات لم تنتج آثارا هامة على الاقتصاد المحلي في اتجاه يؤدي الى التخلف . لكن يمكن أن تميز عملية جديدة اعتبارا من التواجد الاستعماري في هذه الدول : فان هذا الاستعمار قد زرع السيطرة الخارجية وقام مباشرة بخلق أنشطة / وزرع سكان أجانب وتغيير بنية الاقتصاد المحلي وخلق الازدواجية وربط الاقتصاد المحلي بالمتروبول . . . وكل عناصر ظهور التخلف التي ذكرناها سابقا .

2 - الدخول في التخلف عن طريق عملية غير مرتبطة في أول الامر بالاستعمار والذي لم يتواجد الا بعد ذلك : مثل حالة مصر والمغرب وتونس . أضف الى ذلك أن هذه الاخيرة قد عرفت خصائص التخلف بعيدا عن علاقات السيطرة المباشرة .

(1) مثل تلك الدراسة التاريخية لبداية التخلف في الدول العربية تستلزم دراسة أكثر تعمقا .

مجمل القول ان العامل المشترك في جميع الحالات كان هو التغيير البنيوي الذي حدث في هذه الدول (سواء سبقه استعمار أو كان الاستعمار هو الواقعة التالية أو بدون وجود استعمار عسكري اساسا كما هو في حالة بعض الدول التي لم تستعمر) ان هذا الاستخلاص له أهميته من حيث أن بعضا من الدول العربية كانت تعتبر أن حل مشكلة التخلف سيكون تلقائيا بمجرد التخلص من الاستعمار العسكري : ان ما استخلصناه سابقا يؤكد انه وان كان التواجد الاستعماري يمنع ويعرقل السياسات الوطنية للتنمية الا ان انتفاء هذا التواجد الاستعماري في حد ذاته لا يحل المشكلة : ذلك لان جوهر المشكلة هو البنية الاقتصادية والاجتماعية المشوهة والمرتبطة بالاقتصاد العالمي وبالشكل الجديد للاستعمار، ان ذلك يقودنا الى التأكيد على أن حل المشكلة هو في تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية بالشكل الذي ينفي ظاهرة عدم تفصل القطاعات الانتاجية ولكن ايضا ينفي تبعية الاقتصاد الوطني للنظام العالمي المسيطر . ولنا عودة بعد قليل لتتبع سياسات التنمية التي طبقت في الدول العربية بصفة عامة بعد الاستقلال السياسي للتعرف على مقدار تحقيق هذه السياسات للتنمية الحقيقية الهادفة الى القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي ونفي التبعية .

ولكن وقبل أن نتطرق الى هذا الموضوع علينا أن نجيب على السؤال الثاني الذي طرحناه سابقا وهو : لماذا انتجت الاتصالات مع الدول الاكثر تقدما وفي فترة تاريخية معينة - آثارا أدت الى تخلف هذه الدول ؟

2 - 3 - علاقة الاتصالات الخارجية بالتخلف :

ان هذه المشكلة تطرح نفسها للسبب الاتي : ان هناك اتصالات وقعت من طرف بعض الدول (وعلى الاخص انجلترا في بادئ الامر ثم تبعتها فرنسا) في القرن التاسع عشر وبين دول أخرى كانت لم تزل في مرحلة الاقتصاد التقليدي في نفس الوقت (اليابان ايطاليا .. الخ) ولم تؤد هذه الاتصالات الى تخلف هذه الدول الاخيرة بمعنى ان هذه الدول الاخيرة لم تدخل في عملية النمو بعيدا عن هذه الاتصالات .

ومادام الامر كذلك فليس بالامكان تفسير أصل التخلف في الدول العربية بارجاعه فقط الى الاتصالات التي حدثت بينها وبين دول أكثر تقدما من طراز رأسمالي .

ان مثل هذا التفسير كان من الممكن ان يكون مقبولا لو ان الاتصالات مع الدول الاكثر تقدما أدت في جميع الحالات الى التخلف .

وقبل أن نتوسع في تحليل اختلاف الاتصالات في النوعين من الدول (دول أصبحت متخلفة ودول أخرى استطاعت أن تنمو مع وجود هذه الاتصالات) فاننا نضع ثلاث ملاحظات مبدئية :

الملاحظة الاولى : ان جميع الاتصالات التي تمت مع الدول العربيةوفي جميع الحالات كانت اتصالات مع دول أوربية ايا كانت الفترة أو الدولة التي حدثت فيها هذه الاتصالات .

ان ذلك يشهد وببساطةعلى حقيقة أن أوربا الغربية قد أظهرت اعتبارا من لحظة معينة توسعا وفعالية لم يسبق لاي مجتمع قبل ذلك أن يمارسها بهذه القزارة (العالم الخارجي) وبهذه الاستمرارية (اربعة قرون) . وبناء عليه فانه من الممكن تصور أن نفس هذه الاتجاهات هي التي أدت الى نمو الدول الاوربية أي أن التوسع في العالم أدى الى النمو وهذا الاخير أدى الى التوسع في العالم(1)

---

(1) ان ماتم من نهب لثروات العالم المتخلف مستقبلا على أيدي الاوربيين في مرحلة " الرأسمالية التجارية " قد ساعد على تراكم رؤوس الاموال في الدول الغربية والذي شكل بدوره شرطا للتنمية الاقتصادية في تلك الدول الاخيرة . ولكن التنمية الاقتصادية بتبدورها خلقت الشروط في مرحلة" الرأسمالية الصناعية " لدفعها الدول الاوربية للتوسع للبحث عن أسواق لتصريف منتجاتها الصناعية وكذلك البحث عن اماكن الاستغلال للحصول على فائض قيمة .

الملاحظة الثانية : ان مثل تلك الاتصالات كانت تعني بالتأكيد وجود أوضاع لعدم التكافؤ بين النوعين من الدول : المظهر الاول لعدم التكافؤ هو أن بعض هذه الدول (وهي الاوربية) كان عندها من الوسائل الكافية لعبور المسافات الشاسعة لكي تتصل بالدول الاخرى ومن ثم المحافظة على استمرارية هذه الاتصالات والمظهر الثاني هو أن هذه الاتصالات قد أدت الى تكون سيطرة البعض على الاخر .

الملاحظة الثالثة : ان هذه الاتصالات قد وجهت بشكل ثابت للحصول على مكاسب ذات طبيعة اقتصادية اذا ربطنا هذه النقطة بالنقطة السابقة فان هذا الواقع يعني أنه لم يكن هناك أدنى امكانية للدول المتصل بها لكي تحصل على نتائج ايجابية من جراء هذه الاتصالات . ولقد كان هذا هو الحال ابتداء من الاستعمار الاول (الذي حدث في بعض الدول في القرن 16 و17) والذي نظم في هذا الوقت على اساس ابتزاز الذهب والفضة ومنتجات مختلفة قادمة من الدول الواقعة تحت الاستعمار وكان هذا ايضا هو الحال بعد ذلك عندما تنوعت بشدة أهداف الدول المستعمرة بدون أن تفقد خصائصها المصلحية ، وبناء عليه فان هذه الاتصالات لا يمكن لها الا أن تنتج آثارا تهديمية بالنسبة للدول المسيطر عليها حيث انها لم يكن عندها من الامكانيات مايسمح لها بأن تجابه هذه الاثار وحيث لم تحاول الدول المسيطرة أن تضع حدوث هذه الاثارة بل بالعكس عملت على أن توجه هذه الاتصالات نحو خلق آثار ايجابية بالنسبة لمصالحها الخاصة .

ولكن كما سبق القول ، فان هذه الملاحظات لا تعطي اجابة وافية على نوعية الاتصالات . ذلك اننا اشرنا الى أن بعض الدول الاخرى استطاعت أن توجه الاتصالات بينها وبين الدول الاكثر تقدما الى اشباع حاجياتها الخاصة .

وفي هذه الحالات فان الدول التي كانت في وضع عدم التكافؤ عرفت ايضا تغيرات بنيوية بمعنى انها تحولت نحو تخطي واستبعاد هياكلها التقليدية ولكن هذه الدول اعادت تشكيل هذه الهياكل على اساس ديناميكي عن طريق ردود فعل ايجابية ضد الاتصالات التي كانت موضوعا لها أي انها تبنت هياكل للنمو .

ان المفهوم الاجمالي لعدم التكافؤ أوحتى السيطرة لا يكفي لتفسير الامور تفسيرا كاملا (1) المشكلة اذن هنا هي معرفة لماذا تتكون سيطرة فعلية في حالات معينة . أو بمعنى آخر لماذا لم تعرف الدول العربية الفرصة وقت اعلان التهديد لتملك زمام رد الفعل الايجابي الذي يسمح لها في نفس الوقت بالتخلص من التهديد وبالاندفاع نحو النمو ؟

لذلك يبدو من الضروري معالجة العناصر الداخلية المتواجدة في الدول التي ستصبح متخلفة ، والتي يمكن أن تشارك في تفسير الاثار الخاصة التي احدثتها الاتصالات في حالة هذه الدول .

وبدون الافاضةفي تحليل هذه العناصر فمن الممكن أن نلخص بعض الافتراضات المفسرة المتعلقة بالوضع الداخلي لهذه الدول والتي ساعد تعلى خلق آثار سلبية للاتصالات الخارجية :

2 - 4 - بعض الافتراضات المفسرة للاثار السلبية للاتصالات الخارجية

الافتراض الاول : يتعلق بطبيعة الطبقات الحاكمة فعلى الرغم من وجود بورجوازية ناشئة وطنية وضعيفة وتهدف الى اتباع توسعات وتغييرات وطنية ، فان الطبقات الحاكمة المتشكلة في الاصل من ارستقراطية تقليدية من اصحاب الاراضي لم تكن تهتم باحداث نمو اقتصادي ايجابي خاصة في السنوات السابقة لمنتصف القرن التاسع عشر وحيث لم تتواجد بعد ممارسة حقيقية للسيطرة وحيث لم تخضع

---

(1) ان ارادة المانيا التي عبر عنها (LIST) في بادىء الامر ابتداء من 1830 والتي ترجمها بعد ذلك الحكام السياسيين أو رد فعل اليابان ضد التهديد الامريكي لهي مؤشرات دقيقة في هذا المجال والتي يمكن ان نضيف لها تمكن الولايات المتحدة ليس فقط من تجنب سيطرة متوعدة ولكن افلاتها من سيطرة متواجدة كتلك التي ستتواجد في كثير من الدول بعد قليل .

الهياكل الداخلية لاعمال التشويه وحيث الارتباط مع الاقتصاد العالمي (الذي لم يتكون بعد) مازال ضعيفا .

ولكن وكما هو معلوم فان التنمية الايجابية معناها اجراء تحولات هامة في الهياكل الداخلية تتمثل على الاقل في تطور الاقتصاد المعتمد في الاصل على الزراعة الى محاولات للتصنيع .لكن حدوث محاولات للتصنيع معناها ضعف الارستقراطية صاحبة الاراضي وتقوية البورجوازية الناشئة وستنعكس هذه التحولات في النهاية في شكل افضلية تتمتع بها هذه البرجوازية وخاصة في مجتمع يعيش تحولات اقتصادية .

ان الدراسة التاريخية تؤكد لنا اتباع هذه الارستقراطية لطريقة تمثلت في تحديد النمو الذاتي لدولهم في الاتجاه الذي سارت عليه الدول الاوربية أو الذي بدأت في السير عليه وفضلت" التقدم" الاقتصادي المحقق بواسطة الدول الاجنبية وعن طريق الارتباط مع هذه الدول . واعتبارا من منتصف القرن التاسع عشر وعن طريق سيطرة هذه الطبقات الارستقراطية على السلطات السياسية فانهم استطاعوا بسهولة أن يمنعوا التصرفات التي كان من الممكن أن تحقق نموا داخليا عن طريق البرجوازية الوطنية ، وفرضوا سياسات مشجعة لاقامة شركات أو بنوك أجنبية وخاصة انجليزية ثم فرنسية . وبناء على ذلك فان التطور أخذ طريق الارتباط مع الاقتصاديات الخارجية الاكثر تقدما ، وتدفقت رؤوس الاموال والانشطة والهياكل القادمة من الخارج مع هذه الاموال ومن ثم الوصول الى التبعية للخارج والتكامل المتزايد في الاقتصاد العالمي الرأسمالي .

وفي الواقع ،اذا كان من الممكن اعتبار طبيعة الطبقات الحاكمة من أحد الاسباب التاريخية المباشرة للتخلف في هذه الدول فان هذا التفسير يهمل بذلك عدة وقائع هامة ولازمة للفهم الاجمالي للمشكلة المتعلقة بأصول التخلف : ان هذا التفسير يهمل على الاخص حقيقة السبب الذي ادى بهذه المجموعات الحاكمة الى مثل هذه الطبيعة بل اكثر من ذلك فهو يهمل السبب في تواجد مثل هذه المجموعات الحاكمة .

ونستطيع أن نجد هذه الاسباب في الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي خلفته السيطرة العثمانية في الدول العربية اعتبارا من القرن 16 وهي ماتشكل الافتراض الثاني .

الافتراض الثاني : كماذكرنا يتعلق بما يمكن أن نطلق عليه " الاستعمار الاول " أي وقوع الدول العربية تحت حكم الدولة العثمانية وتبعيتها للباب العالي الامر الذي مهد الشروط لتكون وضع اجتماعي واقتصادي داخلي ايجابي بالنسبة للاثار التهديمية للاتصالات الخارجية التي ستحدث بعد فترة بحيث يخلق المناخ الداخلي للتوجه الى النمو المرتبط بالخارج .

ومادمنا في سبيل البحث عن الاسباب الاولية للتخلف فان السؤال المطروح هو : هل يمكن القول بأن هذا الاستعمار (1) الاول قد أدى الى ظهور خصائص التخلف التي اعتبرناها معيارا للقبول بظهور الظاهرة ؟ بدون شك ، فان هذا الاستعمار لم يتم بدون آثار ولكن نوع الاستعمار الذي طبق في هذه الحالة أدى الى آثار من نوع خاص ، فلم يتم زرع غير قليل من الانشطة المستوردة من الخارج ولم يتم تركز سكان جدد قادرين على انشاء هياكل اقتصادية مرتبطة ببلادهم الاصلية تصلح لكي تكون بداية للازدواجية ، وكذلك فان السيطرة العثمانية لم تدمج الاقتصاديات المحلية في نظام عالمي لم يكن قد تكون بعد ، ناهيك عن أن تركيا نفسها لم تستطع أن تقاوم السيطرة الخارجية (في منتصف القرن التاسع عشر) وانها نفسها تحولت بعد ذلك الى دولة متخلفة ، ولكن بالرغم من التصرفات المحدودة السابقة ، الا أنه وبناء على الواقع ، فان كل شيء أصبح معدا في مكانه لكي يبدأ التخلف عمله الحقيقي بعد ذلك : يكفي أنه في داخل النظام المنشأ بواسطة السيطرة العثمانية

---

(1) يمكن أن ينطبق هذا التحليل ايضا على ظاهرة الاستعمار الاول في كل من جزر جنوب شرقي آسيا (الاستعمار البرتغالي ثم الهولندي) وفي امريكا اللاتينية في القرن السادس عشر وفي الاتصالات القديمة التي عرفتها الهند في القرن 16 مع البرتغاليين ثم الهولنديين فالفرنسيين فالانجليز .

(تكون ارستقراطية تركية صاحبة أراضي باستنزاف أو شراء المنتجات المحلية، الارتباط مع الامبراطورية العثمانية الاستقطاعات التي تتم لصالح الباب العالي) فان شروط التخلف قد تحققت فعليا والتي بدأت فعلا في نهاية القرن التاسع عشر! ان ظهور التخلف لم يكن اذن طرحا لمسألة هيكلية بل كان أعمالا للامر الواقع بمعنى أن الشروط الهيكلية التي تسمح بظهوره كانت قد أخذت مكانها مسبقا (1)

الافتراض الثالث : كذلك قد يكون مطلوبا أن ندخل في تفسيراتنا الضعف العسكري للدول العربية، في الحالات التي تم فيها استعمار مباشر، وعدم قدرتهم على الدفاع عن حدودهم . من المؤكد أننا هنا أمام احدى معطيات الوضع وذلك لانه لوكان في امكان هذه الدول أن تدافع بفعالية عن ترابها (أوكان عندها قوى ردع كافية) فان الاستعمار الذي لم يكن عنده شكلا آخر للسيطرة قبل منتصف القرن التاسع عشر ماكان يستطيع أن يتحقق وكان من الممكن للتطور اللاحق لهذه الدول أن يصبح مختلفا .

ولكن هذا التفسير ليس له قيمة الا بصفة محدودة وخاصة اذا بحثنا عن الاسباب العميقة وليس فقط الاسباب المتعلقة بظروف التخلف : فمن جهة ، فان الضعف العسكري لم يكن الا مظهرا من حالة اوظرف أكبر عمومية . ويجب أن ندخل في اعتبارنا الحالة العامة أكثر مما نقتصر على دراسة أحد مظاهر هذه الحالة . ومن جهة أخرى وهو مايكمل النقطة السابقة فان هذه المشكلة لا تخص الا بعض الدول التي

---

(1) قد ينتج من التحليل السابق لوفهم بعيدا عن الدقة مشكلة خاصة فلو قبلنا بأن هذه الاتصالات كانت لها آثار هامة منذ القرن السادس عشر أو السابع عشر فان ذلك يفرض علينا، خلافا للواقع المقبول بأن هذه الاتصالات وآثارها لم تكن بسبب الدول الرأسمالية . ذلك وانه من المعروف بأن النظام الرأسمالي في القرن السابع عشر لم يكن الا في دوره البسيط للتكوين ولم يتقدم في هذا المجال كثيرا في هذا الوقت . وحتى ولو قبلنا بوجود رأسمالية تجارية فانها لم تؤد الا الى حالة ماقبل التخلف . وان التخلف الفعلي قد تحقق بعد ذلك عن طريق الاتصالات مع الدول الرأسمالية الصناعية . في هذا المجال يجب أن نذكر بأن الرأسمالية التجارية لا تخضع لنفس الاهداف التي تحكم الرأسمالية الصناعية (أهداف تحقيق فائض قيمة والبحث عن المواد الاولية وعن اسواق جديدة لتصريف البضائع . . الخ)

أصبحت متخلفة أي أنها لا تكون لنا تفسيرا عاما . خاصة أن هناك بعض الـــــدول العربية (السعودية وتونس والمغرب واليمن) بدأت فعلا في معاناة السيطـــرة الحقيقية بعيدا عن كل تدخل عسكري وانها لم تستطع أن تقاوم الضغط الموجـــه اليها بدون استعمال اسلحة حربيـــة .

الافتـــراض الرابـــع : من الممكن ايضا أن نتجه الى احدى المعطيات الاخـــرى ذات الصفة العامة وهي المستوى الاقتصادي الذي كانت عليه سابقا الدول التي ستصير متخلفـــة في لحظة الاتصالات الخارجيـــة .

في الواقع يمكن أن نجد أن عددا كبيرا من هذه الدول (جنوب الصحراء الافريقـــي القارة الامريكية وجزء من دول الخليج العربي) لم تكن قد وصلت بعد الى مستوى الاقتصاد من الطراز" الزراعي " وكانت ماتزال تعيش في مستوى الطراز"التقليدي"السابق على الطراز"الزراعي (1) ان هذا الواقع يمكن أن يفسر لماذا امكن السيطـــرة على هذه الدول بسهولة ودون مقاومة تذكر ، ويفسر كذلك التغيرات البنيويـــة العميقة التي عرفتها بعد ذلك . بمعنى أن مستواها الاقتصادي السابق وضعهـــا في مستوى لا يجعلها في حالة القدرة على المقاومة العسكرية أو البنيوية الفعالـــة، ولكن هذا التفسير يترك مجالا لطرح سؤال أساسي بالنسبة لدول أخرى أصبحـــت متخلفة (مثل آسيا الجنوبية ودول الشرق الاوسـط افريقيا الشماليـــة) ان هـــذه

---

(1) يمكن ترتيب تطور الاقتصاديات طبقا لمستوياتها كالاتي : الاقتصاد من الطراز البدائي والاقتصاد من الطراز"التقليدي"والاقتصاد من الطراز " الزراعي التقليدي " والاقتصاد من الطراز"الزراعي الكلاسيكي " . . . الخ والاقتصاد الزراعي التقليدي أخذ هاتين الصفتين بناء على كونـــه زراعي بمعنى انه من بين جميع الانشطة الاقتصادية في عملية الاقتصاد التقليدي نجد أن الزراعة تأخذ بصفة مستمرة الاهمية الكبرى . اذن الزراعة هي التي تعطـــي خصائصهـــا الاساسية ليس فقط للاقتصاديات ولكن ايضا للمجتمع حيث ان الهياكل العامة تكون مشروطة بالظواهر المتأتية من الخصائص الزراعية في المجتمع (سيطرة ارستقراطية صاحبة اراضي اهمية بملكية الاراضي الزراعية . . . الخ) وهو تقليدي بمعنى ان اقتصاديات المجتمعات التي وصلت الى هذه المرحلة احتفظت بهـا لمدة طويلـــة بالشكل الذي جعل مجمل هياكلها تقليديـــة أي لا يحدث عليها تغييرا حاسما لفترة طويلـــة من الزمـــن .

الدول ايضا لم تستطع مقاومة السيطرة أو التغيير البنيوي ومع ذلك فانها كانت قد وصلت من مدة طويلة الى المستوى من الطراز " الزراعي الكلاسيكي " والذي حققت فيه نتائج هامة : في هذا المستوى من التطور نجد انفسنا أمام دول منظمة ومجتمعات معقدة وثقافات متطورة أي أننا أمام مجتمعات حققت مستوى أكثر تقدما (صناعة تقليدية أكثر تنظيما انشطة لصناعة النسيج أنشطة تجارية ومالية انجازات حضرية مناهيك عن المؤسسات والتنظيم السياسي والانشطة الثقافية . الخ).

ومع ذلك فان هذه المجتمعات لم تستطع فقط أن تقاوم ، ولكنها هي نفسها التي وقعت تحت سيطرة لم تفرض عليها بطريق عسكري أو عن طريق استعمار مباشر (مصر - تونس) بمعنى أن الاتصالات قد بدأت فيها عن طريق السيطرة الخارجية (عن طريق اقتصادي أو سياسي أو مالي) وان التغيير البنيوي الداخلي قد بدأ فيها قبل الاستعمار بمعنى الكلمة ، أي بواسطة التجارة الخارجية. وعلى الجانب الاخر نلاحظ أن المجتمعات التي كانت ماتزال في المستوى التقليدي أي التي لم تصل بعد الى المستوى الزراعي هي التي عانت وعرفت اتصالات في شكل استعمار فرض عليها بالقوة العسكرية .

يبدو اذن من وجهة نظر الطريقة التي اتخذتها العملية المؤدية الى التخلف نتيجة للاتصالات الخارجية انه لا يوجد فرق ملحوظ بين الدول التي كانت في مستويات مختلفة .

الافتراض الخامس : أخيرا فان التفسير الاخير يدخل في اعتباره جميع المعطيات التي ابرزناها ولكن يجمعها في خصائص أكثر عمومية . ذلك انه بالامكان ابراز خاصتين ثابتتين يمكن ملاحظتهما بصفة عامة في جميع الحالات وهما :

أ - القابلية البنيوية للتصدع (بمعنى ضعف الاستعداد لمقاومة آثار الاتصالات الخارجية المرتبط بميل نحو التغيير البنيوي الداخلي .

ب - الجمود البنيوي بمعنى ضعف القدرة على اعادة التعامل " ايجابيا " مع الاتصالات الخارجية وذلك بمحاولة تقليد الدول المتقدمة للوصول الى مستواها ولا مكان مقاومة

آثار الاتصالات وبمعنى ضعف الاستعداد للتغييرالبنيوي في اتجاه النمو)
ان ذلك هو الوضع الذي نلاحظه عندما تأثرت بعض المجتمعات العربية هيكليا وبسرعة نتيجة اتصالات ليست استعمارية وعندما لم تستطع الدول العربية الاخرى مقاومة الاستعمار المفروض عليها وكذلك نلاحظ نفس الوضع عندما اكتسح الاستعمار المجتمعات الامريكية بسرعة وعندما لم تستطع مجتمعات جنوب الصحراء الافريقي مقاومة التواجد الاستعماري ، وعندما اتجهت الهند وجزر جنوب شرقي آسيا منذ أول اتصالات قديمة للدخول في عملية نمو مشوهة . اننا نجد هنا الخصائص المشتركة لكل الحالات (القابلية البنيوية للتصدع والجمود البنيوي) : مهما كان تاريخ أو شكل الاتصالات، فان الوضع قد تحدد بسرعة في اتجاه معين ستغرق فيه كل هذه المجتمعات فيما بعد . المشكلة الاساسية اذن هي معرفة لماذا اكتسبت هذه المجتمعات واقتصادياتها تلك الخصائص آخذين في الاعتبار واقع أن عددا منها كان قد بذل لمدة طويلة جهدا ووصل الى قدرة من التطور تسمى استعداد لتحقيق مستوى مرتفع نسبيا وبنيات معقدة .

2-4-1 : قد يكون من المفيد ان نعزل العوامل الخاصة بمفردها وعلى الخصوص الشروط التاريخية المتعلقة بفترة تكوين التخلف . وهنا نستطيع ان نبرز من هذه العوامل ثلاثة :

2-1-4-1 : من المؤكد ان بعض المجتمعات قد مستها الاتصالات الخارجية في فترة كانت تعاني فيها من انحطاط اوصعوبات : مثال تركيا في القرن 19 والمغرب في النصف الثاني من القرن 19 وكذلك كما كان وضع الهند في القرن 16 او القرن 17 .
اذن الامر هنا لا يتعلق بمعطيات بنيوية حيث تقابل تطورات لاقتصاديات زراعية تقليدية تمر احيانا بفترات رخاء وأحيانا اخرى بفترات ركود . ومن المؤكد ان الاتصالات لعبت دورها مع ذلك في فترة معينة : ان الاتصالات الخارجية لم يكن لها آثار سلبية على تركيا في القرن 16 أو القرن 17 عندما كانت هذه الاخيرة تمر بفترة ايجابية .

2 - 4 - 1 - 2 : ان حكومات الدول المعنية لم يكن عندها الوعي عند بداية الاتصالات (في حالة العلاقات التجارية أساسا) ، عن الاخطار التي يمكن أن تؤدي اليها الاتصالات في المستقبل وعن الآثار العميقة التي يمكن أن تمس اقتصادياتهم . بل أهم من ذلك فان هذه الاتصالات كانت أمرا عاديا بالنسبة لبعض الدول (تركيا مصر تونس المغرب) حيث عرفت اتصالات قديمة والتي لم تؤد الى آثار تخريبية : بل أن تركيا أقرت في القرن 16 نظاما يقال له " الامتياز " والذي يعطي عدة امتيازات للدول الاجنبية ولتجارها ولم تعاني مع ذلك من صعوبات خلال قرنين . ولقد كانت النتيجة أن الحكومات تداخلت في انواع من الاتصالات كان يعتقد في البداية بأنها اتصالات من الانواع السابقة يمكن التعامل معها دون أضرار. ولكن آثار هذه الاتصالات الجديدة لم تبرز الا بعد مرور وقت وبعد أن وصلت الى وضع نتيجة للصعوبات التي خلقتها وعدم التكافؤ الذي انشأته اعتبارا من بداية الاتصالات ، أصبح فيه الوقت متأخرا جدا لامكان اعادة التصرف :
ان العملية التي كان يمكن ايقافها في البداية قد وصلت الى نقطة لم يعد في الامكان ايقافها .

2 - 4 - 1 - 3 ولقد تعمقت خطورة الوضع عن طريق طبيعة علاقات المجتمعات المعنية التي وجدت في هذه الاتصالات مزايا خاصة بها والتي ساعدت على توسع هذه الاتصالات وسمحت بتعميق منطقها وآثارها . ويمكن هنا أن نشير الى حالة الارستقراطية التركية في بداية القرن 19 والتي وجدت من مصلحتها ، نتيجة لاهتمامها بالانشطة الزراعية وليس بأنشطة أخرى ، أن تطور زراعة وتصدير القطن دون أن يعنيها أمر ركود صناعة المنسوجات المحلية المترتبة على استيراد المنسوجات الاجنبية. أو نشير كذلك الى حالة الرؤساء الافارقة الذين عقدوا اتفاقات مع المستكشفين والبعثات التبشيرية الاجنبية للحصول على المساندة الاجنبية في تأمين أوضاعهم الداخلية أو للحصول على امتيازات ضد شعوب أخرى مجاورة .

وحتى اذا كان هؤلاء الرؤساء في هذه الحالة لم يكونوا واعين للنتائج التي يمكن أن تحدث فان طبيعة تصرفهم قد سهلت بدون شك التدخل الاجنبي وكل العملية التي تبعت ذلك .

ولكن كل هذه العوامل لا يمكن أن يكون لها الا دورا محدودا : انها يمكن أن توضح لنا العوامل التي ساعدت على سرعة تحقق وتوسع الاتصالات أكثر مما توضح لنا امكان عدم تحقق هذه الاتصالات . كذلك فانها لا تفسر ماذا كان لهذه الاتصالات ايضا آثارا ايجابية أو عميقة أو ماذا كانت هذه الاتصالات قد قوبلت في البداية بمحاولات كرد فعل ضد آثارها (ان حالة مصر محمد علي توضح عدم انتفاء رد الفعل هذا حتى ولو لم يثمر نتائجه الايجابية) .

ومن ثم فان هذه الوقائع الخاصة في حد ذاتها لا تمكننا من تفهم مايتعلق بالوضع البنيوي في عموميته حيث أن هذه الوقائع ليست الا التعبيرات الخاصة لهذه البنيات : انها تبرز ظاهرة القابلية للاصابة والجمود البنيوي في شكل بعض مظاهرها فقط .

2 - 4 - 2 ينبغي اذن البحث عن تفسير أكثر عمومية . ان هذا البحث سيكون أسهل حالا في حالات المجتمعات التي وضعناها في المستوى" التقليدي " ليس بسبب هذا المستوى نفسه والضعف وعدم التكافؤ النسبي الذي نتج عنه في مقابلة مجتمعات أكثر تقدما ولكن لان عدم الاستقرار البنيوي كان هو سمة هذا الطراز من الاقتصاديات والمجتمعات (1) .

---

(1) من المعروف أنه في المستوى التقليدي لا توجد بنية محددة ولكن أوضاع من بنيات متغيرة خلال تطورها . وينتج من ذلك ان البنية المعمول بها عند مستوى معين من هذا التطور لا تكون قد وصلت بعد الى تلاحم تام لانها لا تعبر الا عن عناصر تتعلق بمستويات وسطية أو في شكل مستويات مختلفة . وعلى ذلك يتضح اذن لماذا لم تستطع هذه المجتمعات أن تقاوم اتصالات تداخلت بالضرورة بوضع غير مستقر في حد ذاته اصلا .

وتبدو المشكلة مختلفة تماما بالنسبة للمجتمعات التي كانت على العكس قد وصلت الى المرحلة" الزراعية " : باعتبارها قد خرجت من العملية " التقليدية " ومن الوضع البنيوي المتعلق بها فانها تواجدت في منبسط ثابت حيث انتظمت بناها في تلاحم متناسب ومتين استقرت فيه لفترة طويلة . والواقع يشير لنا بأن هذه المجتمعات بقيت على هذا الوضع لفترة طويلة جدا من الزمن سواء كان ذلك في الشمال الافريقي أو في الشرق الاقصى أي في مجمل المنطقة الواسعة التي تمتد من الاطلنطي حتى اليابان شاملة بذلك المناطق الشمالية المعتدلة والمناطق الشبه استوائية .

كيف يمكن اذن تصور وجود عدم استقرار بنيوي في هذه المجتمعات والذي تراءى منذ الاتصالات الخارجية الاولى ؟

ان الواقعة التي يمكن ان تضعنا على الطريق هي بدون شك أن هذه المجتمعات كانت قد ظلت لمدة طويلة جدا في نفس المستوى وان عدم استقرارها يتجسد في مواجهة مجتمعات أخرى (الاوربية) التي وصلت منذ وقت قصير وبعد تأخر دام طويلا الى المستوى الزراعي في الوقت الذي بدأت فيه الاتصالات اعتبارا من القرن 16 . ان واقعة الجمود تبدو هنا واضحة تماما بينما نجد أن المجتمعات التي ستدخل في النمو اعتبارا من القرن 18 لا تعيش هذا الجمود بمعنى انها لن تتوقف لمدة طويلة عند المستوى الزراعي ولكن ستتعداه بسرعة لتتركه حالا . في الامكان اذن ان نفرق هنا بين مجتمعات أظهرت في لحظة معينة ميلا الى الجمود ومجتمعات كانت في البداية متأخرة ثم أظهرت اعتبارا من لحظة دخولها في التطور ميلا الى الفعالية او الديناميكية .

حقيقة الامر أننا اذا اخذنا في الاعتبار الوضع التاريخي في القرن 15 فاننا نقابل مجموعة كبيرة من الاقتصاديات الزراعية في مواجهة اقتصاديات أخرى مازالت في المرحلة التقليدية : ان التطور السابق قد ادى الى وجود تفاوت بين المجموعتين

ولكن اذا أخذنا في اعتبارنا الوضع فيما بعد فاننا سنواجه بحقيقة أخرى : سنجد أن المجموعة الاولى قد انشقت بمعنى انه من بين الاقتصاديات الزراعية سنجد أن البعض منها قد دخل أو في سبيل الدخول في النمو بينما الباقي قد دخلت أو في طريق الدخول للتخلف . نلاحظ هنا اذن انشقاق أو انفساخ من نوع آخر : هذه المرة بين اقتصاديات من نوع زراعي ولكن هذه المرة بين اقتصاديات من نوع زراعي ولكن الاقتصاديات الزراعية الاكثر حداثة في مواجهة الاقتصاديات الزراعية الاقدم عهدا .

واعتبارا من ذلك يمكن لنا أن نضع تفسيرا كاملا أو على الاقل أن نشكل عناصر للاجابة على مشكلتنا وعلى الاخص بالنسبة لوجهتي النظر التاليتين :

1-2-4-2 ان المجتمعات التي ظلت ثابتة في المستوى الزراعي لمدة طويلة والتي دخلت بعد ذلك في التخلف هي كلها مجتمعات تقع في الجزء الجنوبي من المجموعة الزراعية وان المجتمعات التي مرت الى النمو تقع في الجزء الشمالي من هذه المجموعة (وسنطلع هنا جانبا المجتمعات من هذا النوع الواقعة في المنطقة المعتدلة الجنوبية التي خلقت خلال التاريخ القريب طريقة لم يسبق لها مثيل) .

من الممكن اذن تخيل أن بعضا من هذه المجتمعات قد قابلت ظروفا مواتية عندما نهضت حتى المرحلة الزراعية ولكنها قابلت صعوبات خاصة عندما حاولت أن تتخطى هذه المرحلة . وعلى العكس فان المجتمعات الاخرى (خاصة اوربا) قد وصلت متأخرة وبصعوبة الى المرحلة الزراعية ولكنها استطاعت بعد ذلك أن تتخطى هذه المرحلة بسرعة . ان ذلك يمكن ان يشير اذن الى أهمية الظروف الطبيعية خاصة في هذا المجال : فما دام الامر يعني اقتصاديات زراعية وهي مرتبطة بشدة بالظروف الطبيعية (أرض مناخ ، مياه . . . . الخ) فليس من المدهش أن القدرة على الوصول الى المستوى الزراعي ومن ثم تخطي هذا المستوى ستتوقف بشدة على هذه الظروف الطبيعية .

ومع ذلك فان هذه المعطاة لا تشكل لنا العنصر المفسر ذلك لان مايهم في هذا

المجال ليس حالة الظروف الطبيعية نفسها بقدر ما هي العلاقة المنشأة بين هذه الظروف الطبيعية وبين الانسان والمجتمع .

ومع ذلك نستطيع أن نواصل تفسيرنا في هذا الاتجاه .

اذا كانت الشروط الطبيعية قد سهلت الدخول في المستوى الزراعي لعدة مجتمعات ، فمن الملاحظ أنه بمجرد الوصول الى هذا المستوى فانه ينشأ توازنا بين المحيط الطبيعي والامكانيات التي يوفرها للزراعة وتربية الماشية والانشطة المتعلقة به (اعمال النسيج والاخشاب والجلود وبعض المعادن ... الخ) من جهة ، وبين اشكال تنظيم هذه المجتمعات وهياكلها وجهازها الثقافي من جهة أخرى .

وحيث تكون هذه المجتمعات قد نظمت على أساس هذا التوازن فانها تكون قد تشيدت على أسس ثابتة وتخلق من هذا الثبات عند هذا المستوى الشروط لتواجدها نفسه ولاستمرارها : الذهنيات والسلوك الاقتصادي والاجتماعي والمفاهيم الاخلاقية والفلسفية والدينية كلها توجه نحو المحافظة على قيم وانماط التنظيم المكتسب أي يصبح الجمود قيمة أساسية . وفي ظل ذلك الميل الديناميكي الذي يمكن أن يمارس ضد هذا الجمود لن يكون الا ميلا ضعيفا نسبيا وسيكون الميل للسكون قد أخذ الوزن الاكبر . ويمكن كذلك تصور عكس هذا الوضع في المجتمعات التي لم تسمح لها الشروط الطبيعية بالمرور بسهولة الى مرحلة الاقتصاد من النوع الزراعي .

ان من الممكن الان تفهم كيف أنه اعتبارا من الوضع المترتب على الشروط الطبيعية ، فان مجمل هذه المجتمعات التي انتظمت على هذا الاساس الخاص قد حافظت على استمراريتها هذه الاشكال من المجتمعات . ولكن ايضا وفي نفس الوقت فانها تكون قد خلقت الشروط الخاصة بضعف قدرتها على التطور سواء التلقائي أو سواء كرد فعل أمام المعطيات الخارجية التي اقتصر دور هذه المجتمعات في مواجهتها على التقوقع داخل بناها التقليدية .

ان ذلك الجمود قد خلق بعضا من القابلية للاصابة لانه كان يؤمن استقرارا الاحتفاظ بالبنى التقليدية بحيث أن أي تدخل لعوامل خارجية في هذه البني سيصيب الاسس

التي قامت عليها(من الواضح ان العوامل الخارجية لا ترفض لكونها جسما خارجيا فقط). وبذلك فان هذه العوامل الخارجية ستخلق عدم التناسق وعدم الاستقرار في داخل المجموعة التي كانت تعتبر متماسكة وستعاني مجمل البني الداخلية فورا من هذه الاثار.

2 - 4 - 2 - 2 هناك نقطة اخرى ينبغي ذكرها وهي : اذا كانت مثل تلك المجتمعات متماسكة وخاصة فيما يتعلق بالمظاهر المختلفة لتنظيماتها (السياسية الاجتماعية الاقتصادية . . . الخ) والتي كانت تعتبر متناسقة فيما بينها نظرا لاعتمادها على مفاهيم وقيم راسخة فمع ذلك فانها لم تكن متينة بصفة خاصة .

ان المظهر الاساسي لعدم متانة هذه المجتمعات يتمثل في المستوى الضعيف لتكاملها الداخلي.ان ذلك يمكن ملاحظته من خلال ضعف وحدتها السياسية : نظرا لميل هذه المجتمعات للتوسع الشديد (الهند، العالم الاسلامي، الامبراطورية العثمانية) الذي تسبب في آثار انعكست في شكل ضعف للوحدة السياسية وكذلك كان هو الحال من الناحية الاقتصادية : فنظرا للاختلافات التي ترجع بصفة خاصة الى الشروط الطبيعية المختلفة من مكان لاخر والى ظروف السكان (مهاجرين اختلطوا بشعوب مختلفة) فان الاقاليم المختلفة في منطقة واحدة تواجدت في مستويات غير متشابهة انطلاقا من الوضع في المدن الكبرى الغنية والتي تذخر بالنشاط ومرورا بالوضع في الاماكن المتوسطة من حيث المستوى ووصولا الى الاماكن التي مازالت تعيش في المستوى التقليدي .

لقد تواجدت هذه المجتمعات اذن في شكل مجمع لمجتمعات صغيرة متفرقة بعضها عن بعض بشكل أو بآخر ومفتقدة بشكل ما الى التكامل الاقتصادي والسياسي الداخلي حيث تحتفظ كل منها بظروفها الخاصة . ان ترابط هذه المجتمعات المتأتي من العوامل الثقافية والروحانية الموحدة لا يكفي في حد ذاته لان يجعل منها مجموعات متماسكة . فاذا اضفنا لعوامل التشتت التي أوضحناها سابقا التفسخ الاجتماعي الصلب والتعارض العرقي (Opposition Ethnique) فاننا لا نجد في كل الحالات مايمكن أن يشبه هذه الدعائم الصلبة سوى الاقطاع الذي عرفته اوربا بين القرن 11 والقرن 18 .

ينتج من ذلك انه بالرغم من التطور الشديد والقوي الظاهرفي عدة مناسبات فان هـذه المجتمعات كانت تعرف بني داخلية هشة ونوعا ما من القابلية البنيوية للتصدع

ومن ثم فانها كانت معرضة للتحطم من جراء الصدمات الخارجية بينما لم تنزع أيضا في كثير من الاحوال الى أن تتحطم من الداخل تحت تأثير التطورات الداخلية. اذن الامر يعني هنا وجود قابلية بنيوية للاصابة التي ان لم تمنع من الوصول الى مستويات مرتفعة الى حد ما ومن البقاء في هذه المستويات لفترة طويلة (مع احتمال اعادة تألفها من الداخل في اشكال تنظيمية أخرى بعد كل فترة للتبدد) فان هذه القابلية للاصابة قد تركت هذه المجتمعات تحت رحمة الضغوط الخارجية.

ان الجمود والقابلية للاصابة قد تضافرا لكي يخلقا وضعا لم يسمح لهذه المجتمعات أن تقاوم بسهولة أو أيضا أن تعيد التعامل ايجابيا وخاصة في فترات ركودها أو صعوباتها الداخلية ضد الصدمات الخارجية أو حتى ضد الاتصالات المختلفة عن تلك التي تعودت عليها مع المجتمعات المجاورة والتي ادمجتها بشكل ما في نظامها البنيوي .

الخلاصة :

= = = = = = =

ان المعطيات التاريخية والتفسيرات التي توصلنا اليها تسمح لنا بالتأكيد على النقطتين التاليتين :

1 - ان الاشكال المختلفة للمجتمعات التي ستصبح بعد ذلك متخلفة والتي تواجدت في ظروف بنيوية وتاريخية مختلفة فيما بينها ، كانت لها خصائص مشتركة تتعلق بطبيعة هذه المجتمعات على الاقل فيما يخص مستوى وأشكال تنظيمها الداخلي الذي اكتسبت من خلال تاريخها السابق .

من ذلك نستطيع تفهم كيف كان للاتصالات التي تعرضت لها اعتبارا من القرن 16 آثارا بنيوية متشابهة بشكل ما مع تلك التي نتجت عن الاتصالات الجديدة : سواء كانت اتصالات تمت من طرف الاسبان أو البرتغاليين في القرون 16 و 17 أو من

الهولنديين في نفس الفترة أو من الانجليز أو الفرنسيين في القرن 17 (أي اتصالات قبل النمو الرأسمالي) أو سواء اتصالات في القرن 19 أي تمت من طرف دول رأسمالية وصناعية في شكل استعمار مباشر أو في شكل سيطرة غير كاملة أو في شكل علاقات تجارية .

وهكذا تتراءى أمامنا عناصر الوضع الداخلي لهذه الدول والتي سمحت لنا بفهم أعمق للتطور وخاصة فيما يتعلق بالشكل والاثار التي اتخذتها الاتصالات في هذه الدول والمختلفة عن شكل وآثار الاتصالات التي حدثت مع دول أخرى والتي دفعت هذه الاخيرة على العكس الى النمو أو على الاقل الى أن تنمو مع وجود هذه الاتصالات .

ومع ذلك فان هذا العامل لا يمكن أن يفسر لنا كل الظاهرة : ان هذه المجتمعات كانت قد تواجدت لفترة طويلة من الزمن وكانت عندها الفرصة والامكانيات لوتركت وحدها لان تتطور وأن تصل الى تماسك داخلي وأن تعبر وتتعدى جمودها التقليدي . ان تصدع بناها لم يكن الا نتيجة لاتصالات خضعت لها اعتبارا من لحظة معينة وبأكثر دقة بسبب الطبيعة الخاصة وأهداف هذه الاتصالات التي نظمتها ومارستها بعض الدول : ان الاتصالات أو حتى الصدمات التي تعودت عليها هذه المجتمعات وان الاتصالات التي قامت بها انجلترا وفرنسا على سبيل المثال في القرن 16 والقرن 17 مع الامبراطورية العثمانية لم يكن لها آثارا مغيرة للبنية . ان ظواهر التغيير البنيوي والسيطرة لم تبدو اذن الا مع الاشكال الجديدة للاتصالات اعتبارا من القرن 16 في امريكا اللاتينية أو القرن 17 و 18 في الهند أو اتصالات في كل مكان في القرن 19 والتي ادت في النهاية الى التخلف بمعنى أن الجمود والقابلية للاصابة في هذه المجتمعات قد عرفت نتائج جديدة .

من الممكن اذن تلخيص الوضع في أن التخلف (أو في عدة حالات العملية المؤدية الى التخلف) هو نتيجة لتضافر نوع معين من الاتصالات أو الصدمات الخارجية مع وضع داخلي معين وذلك في ظروف تاريخية معينة .

2 - وبالتالي بتراءى لنا الى أي حد يمكن الاستناد الى المقولة الشهيرة والتي مؤادها أن تخلف البعض كان نتيجة لتقدم البعض الاخر والتي ينبغي أن تكتمل بتحفظين اثنين :

- فمن جهة فان الاتصالات السابقة على النمو (والتي نظمت في أول الامر من طرف دول عرفت بعد ذلك صعوبات للمرور الى النمو : اسبانيا والبرتغال) كانت اتصالات ذات آثار سلبية سطحية أو عميقة طبقا للحالة محل البحث (مع أن هذه الاثار كانت عميقة في حالة امريكا اللاتينية) حقيقة أن الوضع الذي خلقته هذه الاتصالات لم يكون التخلف بمعنى الكلمة (مع أن الامر في حاجة لاعادة المناقشة في حالة امريكا اللاتينية) ومن أجل ذلك سميناه ماقبل التخلف أو التخلف المحتمل، ولكن ليس من شك في أن هذه الاتصالات قد فتحت الطريق أمام العملية التي أدت فيما بعد الى التخلف والتي شكلت الاصل التاريخي الاولى لهذا التخلف (أو حتى الاصل المباشر لهذا التخلف اذا اعتبرنا أن ماقبل التخلف هو الشكل الاولى للتخلف) .

ان هذه الاتصالات قد اعطت الفرصة لظهور قابلية هذه المجتمعات للاصابة وأوضحت بذلك كيف مرت هذه المجتمعات حقيقيا الى التخلف فيما بعد وكيف ظهر هذا التخلف بعد ذلك في شكله الكامل عندما اتخذت هذه الاتصالات شكلها الجديد .

- ومن جهة أخرى فان هذه الظاهرة توضح لنا أنه، حتى بالنسبة للقرن 19، فان التخلف لم يكن نتاجا فقط لنمو بعض الدول الاخرى ولكنه نتاج للقاء بين النمو وطراز معين للوضع البنيوي الداخلي . ان كل ذلك يؤدي بنا الى طرح سؤال حول معرفة ما اذا كان ينبغي ادانة التوسع الاوربي في مظهره الاجمالي أكثر من الرجوع الى تصرف دولة ما أو الى النمو نفسه . فمنذ اللحظة التي بدأ فيها هذا التوسع في الظهور في القرن 16 ، بشكل ثابت فانه انتج دائما نفس النتائج بالنسبة للمجتمعات المتصل بها ايا كانت الدولة وأيا كانت الفترة وسواء مسّ منطقة أوربية أو غير أوربية (العالم الواقع مابين المنطقتين المعتدلتين) ، وأيا كان الشكل الذي اتخذه هذا التوسع (استعمار، سيطرة ليست استعمارية علاقات اقتصادية) . ان الاختلاف الوحيد الملحوظ في هذا التوسع هو انه طالما كان

سابقا للنمو فانه انتج آثارا أقل علانية مما سينتج فيما بعد اختلافا سيأخذ أهميته اعتبارا من منتصف القرن 19 تقريبا حيث سيوضح لنا عندئذ ظاهرة التخلف كما نعرفها ولكن هذا الاختلاف سيكون أقل أهمية اذا نظرنا اليهمن وجهة نظر أصل النمو حيث أنه في جميع الحالات فان هذا التوسع نفسه وليس الشكل الخاص الذي أخذه بعد مدة هو الذي أدى الى عملية التخلف .

2 - 5التطور التاريخي للتخلف في الدول العربية :

من كل ماسبق نستطيع استنتاج أن أصل التخلف يعود، في أقل تقدير بالنسبة لكل الحالات إلى نهاية القرن 19 : اذن لقد مضى حتى الان على ظهورأصول التخلف حوالي قرن من الزمان على الاقل .

ان ذلك معناه ان التخلف قد عرف خلال هذه الفترة الطويلة تطورا : ذلك انه ليس من الصحيح القول بأن الظاهرة تتسم بجمود كامل ولكن ينبغي اعتبارها متغيرة بأكثر أو بأقل عمقا خاصة وأنها متواجدة في فترة كان ومازال التطور فيها في جميع المعمورة هو القاعدة . وبعبارة أخرى اذا اعترفنا بأن النمو والتخلف مرتبطان ببعض بشدة وحيث أن الدول المتقدمة قد عرفت خلال هذا القرن تطورا عميقا فانه من المؤكد أن أثر هذا التطور الذي تمارسه على الدول المتخلفة سيتبدى خلال الزمن وهذا مايوصلنا في نفس الوقت الى استنتاج أن التخلف نفسه لن يكون الا ظاهرة متطورة .(1)

نتج من ذلك ايضا أن عملية التخلف تمربمراحل ومن ثم ينبغي أن نميز بين المراحل المتتابعة للتخلف . ان ذلك يسمح لنا بالقول أنه ، حيث أن النمو نفسه هو عملية تمر بمراحل متتابعة فانه ينبغي وجود صلة بين مراحل النمو ومراحل التخلف : ان المرور الى مرحلة جديدة من النمو في العالم الرأسمالي ينبغي أن تنعكس في مرحلة جديدة للتخلف في دول العالم الثالث . ويمكن أن نميز ثلاث مراحل رئيسية مرت بها عملية التخلف في الدول العربية حتى الان :

---

(1) J.Maillet; "Histoire des faite économiques, polycoup, 4° Fascicule, Grenoble

ـ المرحلة الاولى : هي مرحلة الدخول في التخلف أو زرع التخلف :

ان هذه المرحلة تتعلق تاريخيا بالفترة التي بدات فيها الدول التي عرفت عملية التخلف في الظهور من وضعها التقليدي السابق الى وضع التخلف ، والذي وصلته في بعض الظروف مارة بطريق ماقبل التخلف أي الى معايشة التطور الذي يمثله هذا التخلف . ويمكن هنا ان نستند الى المعايير التي سبق وان عرضناها والتي اعتبرناها خصائص لبداية التخلف :

التغيير البنيوي الداخلي عن طريق الاتصالات الخارجية ، زرع انشطة قادمة من الخارج ، تكون سيطرة . وفي الامكان أن ترجع بداية هذه المرحلة في مصر على سبيل المثال الى السنوات التي تبدأ اعتبارا من 1840 عندما فضلت الطبقات الحاكمة تحطيم المكتسبات السابقة وخاصة الصناعة الناشئة وأن تلجأ الى انجلترا وفرنسا لكي تتوليا القيام ببعض الانشطة (السكك الحديدية المصارف) وباختصار فانها الفترة التي تمركزت فيها العناصر المميزة للتخلف الكلاسيكي :

ازدواجية داخلية تبعية اندماج في الاقتصاد المتروبوليتان ميكانيزم للتطوريميل نحو تضخيم هذه العناصر عن طريق التجارة الخارجية استثمارات الدول المسيطرة تمركز جهاز عسكري واداري للرقابة على الدولة .

المرحلة الثانية : هي مرحلة تعميق التخلف الكلاسيكي : بالرغم من أن بعض الوقائع الاساسية قد ظلت على حالها السابق (نظام التنظيم الرأسمالي العالمي نوع السيطرة حاجات الدول المسيطرة) فمن الممكن القول بأن هذه المرحلة تمثل التوسع الكمي للتخلف بشكل أكبر مما كان عليه الحال في المرحلة السابقة (استقلال المصادر الطبيعية انشاء هياكل أساسية زرع ازدواجي لانشطة خاصة) ومن جهة أخرى فقد تم تعميق التخلف الكلاسيكي في هذه المرحلة ايضا بتأثير توجيهات البورجوازية المحلية داخل الدول العربية والتي يمكن تقسيمها الى قسمين :

قسم من البرجوازية الزراعية المرتبطة اساسا بالتصدير وقسم من البرجوازية التجارية المرتبطة بالاستيراد والتصدير . ان هذه البرجوازية لم تحاول أن تتوجه الى التصنيع وتركت ذلك للبرجوازية الاجنبية كذلك لم تحاول هذه البرجوازية في أغلب الدول العربية استغلال فترة الازمات الاقتصادية العالمية مثل أزمة 1929

لكي تتخذ اجراءات التصنيع (1) ويمكن تحديد هذه المرحلة بالفترة الواقعة بين نهاية الطور الاخير من المرحلة السابقة ونهاية الحرب العالمية الثانية . وهذه المرحلة تتعلق بفترة أزدهار الرأسمالية ثم ركودها في الدول الرأسمالية المتقدمة ولذلك فان القول بأن هذه المرحلة هي مرحلة التعميق الكمي للتخلف الكلاسيكي سيكون أدق من اعتبارها مرحلة مرور الى شكل جديد للتخلف حيث أن هذا الشكل الجديد لم يبدأ الا صبيحة الحرب العالمية الثانية حيث ستلعب بعض العوامل الجديدة الدور في ايجاد هذا الشكل الجديد .

المرحلة الحالية للتخلف : يبدو جيدا أن مرحلة متميزة قد بدأت صبيحة الحرب العالمية الثانية (1945) . لقد ظهرت عندئذ مجموعة كبيرة من الظواهر الجديدة والمعروفة الان والتي يمكن عرض بعضها .

أ — ان نهاية الاستعمار المباشرة في بعض الدول العربية الذي تبع هذه الفترة قد عدل بشكل موسع من معطيات المشكلة . فمثلا تعدلت بشكل ما العلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة : حيث ظهر نوع من الارادة للنمو ومن اتخاذ الدول المتخلفة بعض السياسات الخاصة بالتنمية وبصفة عامة يمكن القول بأن نهاية الاستعمار المباشر قد أدخلت تعديلا على كل ماكان مستثنى نتيجة لوجود الاستعمار نفسه أو نتيجة للسيطرة المباشرة .

ب - ان التنمية المتزايدة التي عرفتها الدول المتقدمة والتي تبعت مرحلة الركود النسبي السابقة (1913 - 1945) قد غيرت هي الاخرى عددا من المعطيات : الحاجة المتزايدة دائما للمواد الاولية ولمنتجات الطاقة زيادة الاستثمارات الاجنبية في الدول العربية التفوق الامريكي . . . . الخ

ج - ظهور ظواهر كانت مجهولة حتى هذا الوقت : الانفجار السكاني تطور معدلات التبادل ، دور الطبقات الوسطى الانقلابات العسكرية

---

(1) قد حاولت البرجوازية المحلية في بعض الدول العربية (مثل مصر) استغلال فترات الازمات الاقتصادية والسياسية مثل فترة الحرب العالمية الاولى حيث امتنع الاستيراد وتشكلت حماية طبيعية في خلق صناعة محلية لاحلال الواردات وسنعود به . قليل للتعرض لهذه الظاهرة .

التشبه بالاجانب .... الخ . هذه الظواهر التي أثرت بشدة على الهيكل الداخلي للدول العربية اذن أثرت على شكل التخلف نفسه وبعبارة أخرى فان التخلف يكون قد اتخذ منذ حوالي ربع قرن شكلا نوعيا مختلفا تماما عن ذلك الذي كان يسود عليه في الفترة السابقة مباشرة .

عند هذا الحد من التحليل للاسباب الاولية للتخلف ثم تطور هذا التخلف في الدول العربية، من المفيد أن نتوجه الان الى تحليل أعمق للسياسات الخاصة بالتنمية الصناعية والتي حدثت في الدول العربية خلال المرحلة الحالية للتخلف، والتي تكون قد شاركت في ايجاد الشكل الحالي لهياكل الصناعية في العالم العربي .

3 - سياسات التنمية الصناعية التي اتبعت حتى الان :

بعد الاستقلال السياسي الذي عرفته الدول العربية قامت حركة بناء الصناعات في مختلف الاقطار العربية . ان عملية التصنيع هذه كانت تستمد دوافعها وجذورها من عدة سمات وخصائص جعلت من عملية التصنيع ضرورة أساسية في عملية التنمية الاقتصادية .

ومن بين هذه الخصائص نذكر أساسا :

1 — ظاهرة اختلال التوازن بين الموارد المادية (الارض والثروات المادية الاخرى) والموارد البشرية (السكان وقوة العمل) .

2 — حدوث هذا الاختلال في اطار اقتصاد قومي وحيد الانتاج أي يسيطر عليه قطاع انتاجي واحد سواء أكان من أصل زراعي أم من أصل استخراجي ولقد زاد من هذا الاختلال في التوازن بين الموارد المادية والموارد البشرية الانفجار السكاني الهائل الذي حدث ضمن اقتصاد قومي مشوه البنية وكان من نتيجة ذلك الانخفاض المستمر في نصيب الفرد من الموارد المادية والانخفاض المستمر في انتاجية قوة العمل وبالتالي ازدياد في البطالة .....

أمام هذا الوضع المتدهور وجدت الدول العربية نفسها أمام ضرورة موضوعية تفرضها عليها الظروف الاقتصادية ألا وهي ضرورة توسيع وتطوير الانشطة الاقتصادية

الاخـــرى غير الزراعية وبشكل خاص النشاط الصناعي أو بمعنى آخر بدت عمليـــــة التصنيـــع كحل وحيد للخروج من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منهـا الـــدول العربيـــــة .

لقد اتبعت الاقطار العربية استراتيجيات مختلفة للتصنيع يمكن أن تلخص فـــي استراتيجيتين اساسيتين همـــا : (1)

1 — استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات

2 — استراتيجيـة التصنيع من أجل التصديـــر

3 - 1 - استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات :

3 . 1 . 1 - مضمون وشروط استراتيجية احلال الواردات :

يعتقد الاقتصاديون باستراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات . أن يلجـــأ المجتمع الى اقامة الصناعات التي تنتج محليا ماكان يقوم باستيراده من قبـــل أو ماكان يمكن أن يستورده لولم يقم بانتاج هـذه الصناعات .

ان ما دفع بعض الدول العربية لاقامة هذه الصناعات عوامل سوف نتطرق الى أهمهـــا :

أ — سبق وأشرنا بأن الدول العربية هي دول منتجة اساسيا للمواد الاوليـــــة (سواء كان ذلك من أصل زراعي أو استخراجـي) وبالتالي فانها تعتمد في تلبية حاجاتها من السلع المصنعة على الاستيراد من السوق الخارجية وذلك عـن

---

(1) لقد استلهم تحليل هاتين الاستراتيجيتين من دراسة الدكتور محمد دويدار المقدمة لمركز التنمية الصناعية للدول العربيـة تحت عنـــوان :

" حول استراتيجية تصنيـع بديلـــــة "

طريق حصيلة الصادرات وبالتالي فان وارداتها من السلع المصنعة تتوقف على سعر وحجم الصادرات . وباعتبار أن الدول العربية لا تستطيع أن تتحكم لا في سعر الصادرات (حيث تتحكم فيه السوق الرأسمالية) ، في حجم هذه الصادرات (اذ أن هذا الاخير يتبع لطلب السوق الرأسمالية من جهة وللطاقات الانتاجية المحلية من جهة ثانية) بمعنى آخر ان تلبية حاجات الدول العربية من السلع المصنعة خاضع للسوق الرأسمالية وتتحكم فيه عوامل تخرج عن ارادة الدول العربية . ولقد أدى هذا الوضع الى احدى النتيجتين (أو النتيجتين معا) :

— اما الى عدم امكانية الدول العربية تلبية حاجاتها من السلع المصنعة .

— واما الى العجز المستمر في الميزان التجاري وذلك نتيجة للزيادة المستمرة في حجم وقيمة وارداتها . ولكسر هذا الطوق والخروج من المأزق اتجهت بعض الدول العربية الى التصنيع عن طريق احلال الواردات .

ب — ان اعتماد الدول العربية في تلبية حاجاتها من السلع المصنعة على العالم الخارجي أدى الى تبعية هذه الدول لشروط السوق ولقد تعرضت هذه الاخيرة لازمات وظروف خاصة أدت الى توقف الاستيراد (ظروف الحرب العالمية الثانية على سبيل المثال) . ولقد كانت نتيجة تلك الظروف :

— ضعف سيطرة الدول المصنعة على أسواق دول العالم الثالث .

— اتجاه في دول العالم الثالث خاصة (دول امريكا اللاتينية وبعض الدول العربية مثل مصر) الى انتهاز هذه الفرصة واقامة صناعة احلال الواردات .

ج — لقد اتجهت بعض الدول العربية الاخرى بعد استقلالها السياسي نحو طريق احلال الواردات وذلك لتوفر الاسواق المحلية ورؤوس الاموال سواء أكانت وطنية (خاصة أو عامة) أو أجنبية . لقد قامت صناعات احلال الواردات في الدول العربية التي استفادت من الظروف الدولية اعتمادا على انتاج السلع الاستهلاكية التي كانت تستورد ، وبالتالي فان هذه الصناعات قد اعتمدت على توفر عمالة رخيصة وعلى توفر المواد الاولية الرخيصة أيضا) ولقد كانت التكنولوجيا المستعملة بسيطة وتعتمد على انتاج كثيف الاستخدام للعمل .

ان هـذه الشروط أدت الى عدم اعتماد هذه الصناعات على المعدات الانتاجية المستوردة (1) هذا بالاضافة الى الوفر الذي كانت تحدثه هذه الصناعات والناتج عن تقليل الواردات من السلع الاستهلاكية التي أصبحت تنتج محليا .

ان مجمل هذه الاوضاع قد أدى الى نتائج ايجابية على موازين المدفوعات

بدأت مجموعة الدول العربية التي استقلت بعد الحرب والدول التي كانت قد بدأت التصنيع باحلال الواردات في مرحلته الاولى باعتماد استراتيجية احلال الواردات بالاتجاه نحو الفروع الصناعية الاكثر تقدما من الناحية التكنولوجية ، ولقد استفادت هذه الدول من معطيات جديدة في الاقتصاد الدولي اهمها :

- اتجاه الدول المتقدمة نحو صناعة السلع الانتاجية
- اتجاه الدول المتقدمة نحو اعادة توطين بعض الصناعات التقليدية خارج اقتصادياتها .

وبناء على ذلك فقد ارتفع نصيب رأس المال الاجنبي في اقامة هذه الصناعات وأصبح للدولة دور ملموس فيها .

في هذه المرحلة وبالاضافة الى انتاج السلع الاستهلاكية التقليدية (مواد غذائية غزل ونسيج .....) بدأ انتاج السلع الاستهلاكية المعمرة (غسالات - ثلاجات - أجهزة راديو وتلفزيون والسيارات وبدأ أيضا انتاج بعض السلع الانتاجية التقليدية : حديد وصلب ، اسمنت) . لقد استخدمت هذه الصناعات بشكل عام - تكنولوجيا متقدمة واعتمدت غالبا على السوق الخارجية

---

(1) ان الاعتماد على السلع الانتاجية المستوردة لم يكن اساسيا في اقامة صناعات احلال الواردات في المرحلة الاولى بمعنى انه ان وجد في بعض الاحيان فانه لا يشكل الا جزءا بسيطا من المعدات ويمكن السيطرة عليه واعادة انتاجه في جميع الاحوال .

وذلك من أجل :

- استيراد التكنولوجيا
- استيراد السلع نصف المصنعة
- استيراد المواد الاولية

وقد أدى كل ذلك في النهاية الى آثار سلبية على موازين المدفوعات .

ان توفر الشروط الموضوعية لاقامة استراتيجية احلال الواردات يفترض على الدولة لكي تأخذ بهذه الاستراتيجية ، تطبيق بعض السياسات الخاصة التي تعتبر الاساس الذي يرتكز عليه التصنيع عن طريق احلال الواردات وسوف نتطرق الى بعض هذه السياسات .

1) باعتبار أن هدف التصنيع عن طريق احلال الواردات هو انتاج بدائل للمنتجات الصناعية المستوردة فان الدول المعنية انطلقت من حاجة السوق المحلية القائمة واعتمدت نموذج الحاجات السائدة كأساس لتقدير الحاجات المراد اشباعها والتي كانت تستورد أصلا .

2) تبني استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات على فكرة أن التصنيع يتم عن طريق خلق اللاتوازن بين الفروع الثلاثة الاساسية للقطاع الصناعي :

- فرع الصناعات الاستهلاكية
- فرع الصناعات الوسيطة
- فرع الصناعات الانتاجية

ان مبدأ اللاتوازن هذا مفاده أن وجود الصناعات الاستهلاكية سوف يخلق في مرحلة ثانية طلبا للحصول على الصناعات الوسيطة وهذا يخلق في مرحلة لاحقة طلبا على الصناعات الانتاجية (1) .

---

(1) هذا هو الاتجاه العام لاستراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات ولكن ذلك لا يعيق امكانية تجاوز الاتجاه العام واقامة بعض الصناعات الوسيطة أو الانتاجية في نفس الوقت الذي تقام به الصناعات الاستهلاكية .

3) باعتبار أن الصناعات المحلية البديلة سوف تكون وليدة وبالتالي لا تستطيع الصمود أمام المنافسة الاجنبية لا من حيث السعر ولا من حيث الجودة لذا لابد من حماية هذه الصناعات وبالتالي فان الاخذ بسياسة التصنيع عن طريق احلال الواردات يقترن بفرض قيود على استيراد السلع المنافسة الاجنبية (1) في هذا المجال يجب الاشارة الى أن القيود تبقى مقتصرة على السلع المماثلة أي على السلع الاستهلاكية وغالبا ماتعفى السلع الوسيطة والانتاجية من هذه القيود وذلك من أجل توفير ما تحتاجه الصناعات الاستهلاكية المحلية من آلات ومعدات .

4) يصاحب استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات سياسة سعر عال للصرف (2) بمعنى أن سعر الصرف يعكس قيمة للعملة الوطنية أعلى من قيمتها الحقيقية وهذا بهدف تشجيع الاستثمار عن طريق تخفيض قيمة الواردات من السلع الانتاجية والوسيطة أو المواد الاولية التي تحتاج اليها الصناعة الاستهلاكية الناشئة .

بعد هذا العرض الموجز والمكثف لاستراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات لنرى ماهي النتائج التي أدى اليها تطبيق هذه الاستراتيجية .

---

(1) يمكن أن تمثل قوانين الحماية الجمركية التي صدرت في مصر 1930 نموذجا لذلك حيث اقترنت هذه القوانين باتباع مصر لاستراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات .

(2) انظر بهذا الخصوص " عمر محي الدين " " التخلف والتنمية " القاهرة 1976 .

3 -1 - 2 - نتائج تطبيق استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات

لقد أدى تطبيق استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات الى تحقيق عدد من الهياكل الصناعية وخاصة في مصر وسوريا وتونس والمغرب والجزائر والعراق ..... وهذه الدول تشكل مجموعة التي تنتج القسم الاكبر من الانتاج الصناعي العربي (1) .

ولقد كان لهذه الصناعات دور في تزويد الاسواق المحلية والعربية بسلع صناعية مختلفة وخاصة السلع الاستهلاكية . كما أدت هذه الصناعات الى اكساب قوة العمل العربية خبرة في هذا المجال . ولكن بالرغم من هذه النواحي الايجابية فان استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات قد حملت معها نقاط ضعفها .

وسوف نتطرق الى أهم نقاط الضعف هذه :

أ - باعتبار أن استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات تغطي الاهمية الاساسية الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة والانتاجية لذلك فان تطبيقها قد أدى الى توسع أفقي في الصناعات الاستلاكية دون أن يتعدى ذلك مرحلة هذه الصناعات والمرور الى الصناعات الوسيطة والانتاجية (2) وهذا معناه انها لم تستطع احداث التغيرات الهيكلية التكاملية بين الفروع الصناعية الاخرى علما بأن هذه التغيرات تعتبر الاساس في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة التي تحد من التبعية السوق الرأسمالية .

---

(1) تبلغ نسبة انتاج مصر من مجموع انتاج الصناعات التحويلية لثلاث عشرة دولة عربية نحو 37 % . كما تتركز في مصر والجزائر والمغرب 73 % من الانتاج في الدول المذكورة ويزيد نصيب ست دول عربية هي مصر والمغرب والعراق والجزائر ولبنان وسورية عن 82 % من الناتج المحلي في هذه الثلاث عشرة دولة وذلك عام 1971 انظر بهذا الخصوص : الدكتور ابراهيم سعد الدين : التصنيع والتنمية في الوطن العربي . دراسة مقدمة لندوة التنسيق الصناعي العربي (الاسكندرية 22 الى 26 حزيران يونيو 1976 وانظر ايضا د . عرفان الشافعي : الصناعة التحويلية في العالم العربي تقييم واقعها واهدافها . مجلة العلوم الاجتماعية . ابريل 1978

(2) تساهم صناعة المواد الغذائية والمنسوجات والتبغ وصناعة النسيج بما يزيد عن 50 % من الانتاج الصناعي في جميع الدول العربية (عدا البترولية) وتصل هذه النسبة الى 90 % في الصومال ، 92 % في موريتانيا في حين أن مساهمة الصناعات المعدنية الاساسية تعد ضئيلة للغاية .

ب — بالرغم من أن استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات كانت تهدف الى تخفيف الاعتماد على العالم الخارجي ولكن النتيجة كانت مخالفة للهدف اذ أن الاعتماد على الخارج قد زاد وهذا مايؤكده ازدياد العجز في موازين المدفوعات للدول العربية . ان تزايد العجز هذا يعود الى جملة من العوامل يتعلق أهمها باستراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات نفسها ان تركيز هذه الاستراتيجية على الصناعات الاستهلاكية أدى الى زيادة الطلب الخارجي على عوامل الانتاج التي تدخل في الصناعات الاستهلاكية وهذا واضح بشكل خاص فيما يتعلق بمستلزمات الانتاج الضرورية لصناعات السلع الاستهلاكية المعمرة . ولقد ساعدت التعريفة الجمركية (الحماية) على ذلك حيث أن انخفاض التعريفة على مستلزمات الانتاج قد أدى الى تشجيع استيرادها وهذا بدوره أدى الى زيادة الطلب على النقد الاجنبي .وفي هذه المناسبة تجدر الاشارة الى أن المدافعين عن هذه الاستراتيجية لم يأخذوا بعين الاعتبار لدى حسابهم لاثارها على ميزان المدفوعات ـ الا السلع النهائية . وبالتالي فانهم قد أهملوا آثار تشغيل هذه الصناعة (استيراد مدخلاتها) على ميزان المدفوعات ولقد زاد أحيانا حجم مدخلات هذه الصناعة على حجم السلع النهائية التي حلت محلها . هذا من جهة ،ومن جهة ثانية ان أي نقص في النقد الاجنبي تكون له آثار سلبية اذ يؤدي الى تعطيل النطاقات الانتاجية لهذه الصناعات . لقد كانت آثار نقصان النقد الاجنبي قبل تطبيق هذه الاستراتيجية تتجلى في حرمان بعض المواطنين من استهلاك سلعة معينة أما بعد تطبيق هذه الاستراتيجية فان آثار نقصان النقد هي تعطيل الطاقات الانتاجية عن العمل مع كل الاثار السلبية التي يمكن أن يتركها ذلك على الاقتصاد القومي

جـ ـ من أهداف استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات خلق فرص للتشغيل ولكن هذا الحدث لم يتحقق الا جزئيا اذ أن سياسة الحماية وسعر الصرف المشجع

للاستيراد قد أدى الى تبني تقنيات للانتاج كثيفة الاستخدام لرأس المال .

هـ ـ ان أهم مأزق لاستراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات يتمثل في ضيق الاسواق المحلية .وهذا آتمن ان هذه الاستراتيجية قد أخذت نمط الاستهلاك القائم كمعطى بنيت على اساسه قائمة السلع الصناعية التي تريد أن تحل محلها ،ولم تحاول هذه الاستراتيجية أن تغير هذا النمط حيث يشمل على مجموعات من السلع الاساسية والضرورية لاستهلاك الجماهير .

ان نمط الاستهلاك التقليدي يميز بشكل خاص مجموعة السلع الاستهلاكية المعمرة . ونعلم أن هذه السلع تستهلك من قبل فئات محدودة قادرة ماليا على ذلك فئات يساندها نمط توزيع الدخل السائد . ان اعتماد استراتيجية احلال الواردات على نمط الاستهلاك السائد قد أدى الى محدودية السوق واعتماده على شريحة من السكان تجري وراء تقليد الاجانب وتعتبر نمط الاستهلاك الخارجي الاجنبي نموذجا لها (1) .

و ـ لم تتوصل استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات الى وضع حد للتبعية نحو الخارج ولم تخفف هذه التبعية والدليل على ذلك هو أن دور الدول العربية في تقسيم العمل الدولي لم يتبدل وهذا مايظهره هيكل التجارة الخارجية للدول العربية والذي يشير الى أن الدول العربية لم تزل دولا مصدرة للمواد الاولية ومستوردة للسلع الصناعية هذا بالاضافة الى تبعية جديدة وخطيرة هي التبعية التكنولوجية والتبعية في نمط الاستهلاك . لقد ساعد على هذا كله ارتباط الدول العربية بالسوق العالمية الرأسمالية ونظام الاسعار السائد فيه .

وبالنهاية فان استراتيجية التصنيع عن طريق احلال الواردات لم تضع التقسيم الدولي للعمل محل تساؤل وبالتالي فانها لم تطرح مشكلة الاصل التاريخي لتخلف الدول العربية والطرق السليمة للخروج منه .

---

(1) انظر بهذا الخصوص : علي مصطفى : الحاجات الاساسية ـ ورقة مقدمة للحلقة الدراسية المنعقدة في الجزائر ما بين 29، 30 نوفمبر 1977 حول "الانتاجية والعمالة وتوزيع الدخول في الاقتصاد الجزائري . مركز البحوث للاقتصاد التطبيقي ، الجزائر .

2.3 - استراتيجية التصنيع من أجل التصدير

1.2.3 - مضمون ومبررات تطبيقها في الدول العربية

المقصود باستراتيجية التصنيع من أجل التصدير هو انشاء صناعات تنتج سلعا موجهة أصلا للخارج دون أن ينفي ذلك امكانية تسويق جزء من الانتاج في السوق المحلية ولكن هذا التسويق المحلي يبقى هامشيا وثانويا بالنسبة للتصدير الى الخارج الذي هو الاساس . تشمل هذه الاستراتيجية عدة أنواع من الصناعات :

- صناعات تتواجد عند المنبع هدفها تحويل المواد الاولية .
- صناعات تتواجد في وسط الحلقة التكنولوجية وتتمثل بالتخصص في مرحلة معزولة من هذه الحلقة علما بأن بقية المراحل توجد في الخارج مثال انتاج بعض مكونات الاجهزة .
- صناعات تتواجد في المرحلة النهائية وتتمثل في صناعة التجميع .

ان الوحدات الصناعية التي تنشأ وفق هذه الاستراتيجية قد تستعمل تكنولوجيا كثيفة رأس المال أحيانا وكثيفة العمالة أحيانا أخرى وذلك حسب المشروع .

تأخذ استراتيجية التصنيع من أجل التصدير جذورها من المبررات التالية :

- ان تصدير المواد الاولية يتم في اطار تدهور شروط التبادل .
- ان عدم امكانية كل بلد عربي بتصنيع مايحتاجه يدفعه الى الاستيراد وهذا يتطلب موارد نقدية أجنبية .

وبالتالي فان اقامة الصناعات الموجهة نحو التصدير يمكن أن يغير من هيكل التجارة الخارجية أي يخفف حجم تصدير المواد الاولية ويؤمن الموارد اللازمة للاستيراد .

لقد توجهت بعض الدول العربية وخاصة في الفترة الاخيرة نحو تطبيق هذه الاستراتيجية ولكن اختلفت دوافع هذا التطبيق ويمكن أن تقسم الدول العربية في هذا الصدد الى مجموعتين :

ـ الدول ذات القاعدة الزراعية : لقد تبنت هذه الدول سياسة التصنيع من أجل التصدير كحل لمعاناة عجز ميزان المدفوعات الناتج من تدهور شروط تبادل السلع الزراعية بالنسبة للسلع المصنعة والهدف المنشود هو زيادة الصادرات الصناعية . ان قصور الموارد المالية في هذه المجموعة من الدول جعلها تلجأ الى الاستعانة برأس المال الاجنبي عن طريق استصدار قوانين تشجع رأس المال الاجنبي وتقيم المناطق الحرة (1) .

ـ مجموعة الدول ذات القاعدة الاستخراجية (النفط) . ان دوافع انشاء صناعات موجهة نحو التصدير هو أن هذه الدول بعد استعادة سيطرتها على الموارد الاولية تريد تخفيف الاعتماد على مصدر واحد للدخل وتريد انشاء هيكل صناعي مستفيدة بذلك من الموارد النقدية المتوفرة لديها . ولقد توجهت هذه الدول الى انشاء صناعات التكرير والصناعات البتروكيماوية والاسمدة والحديد والصلب والالومنيوم .

نلاحظ بهذا الخصوص أن نقص الموارد المالية في المجموعة الاولى جعلها تلجأ الى الرأسمال الاجنبي . ونقص الخبرة (في التصميم والانشاء والتشغيل والصيانة والتسويق) جعل المجموعة الثانية تلجأ الى الاستعانة بالشركات المتعددة الجنسية وذلك عن طريق مايسمى (بالمشاركة) . لذلك وبالنظر للدور الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسية في الحالتين لابد من اعطاء بعض الملاحظات حول هذه الشركات وذلك قبل تقييم استراتيجة التصنيع من أجل التصدير .

تقوم سياسة الشركات المتعددة الجنسية فيما يتعلق بانشاء الصناعات التصديرية

---

(1) لقد أخذت تونس هذا الاتجاه اعتبارا من 1972 وأخذت به سوريا ومصر ابتداء من 1974 حيث صدرت قوانين " تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية واقامة المناطق الحرة في منطقة قناة السويس وفي مناطق أخرى حرة على البحر الابيض المتوسط "

في الدول العربية على المبادئ التاليـــــة :

أ ـ ان هـدف هذه الشركات هو زيادة ارباحها وضمان سيطرتها على العالم لذلك فانها تتجه الى اعادة توطين بعض الصناعات في الدول العربية وذلك حسب توفر المواد الاولية وقوة العمل الرخيصة.وغني عن البيان أن الشركات المتعددة الجنسية لا يعنيها أهمية المشروع على الاقتصاد الوطني والاثار الاقتصاديـــة والاجتماعية التي تترتب على ذلك وانما يهمها تحقيق جزء من الانتاج أو بعض المكونات في المنطقة التي تحقق لهـا أكبر كمية من الربح وهذا مايسمى ب " تدويل الانتاج " .

ب ـ بالنظر لارتفاع تكلفة الانتاج في الدول المتقدمة سواء بسبب ارتفاع قيمة قوة العمل أو بسبب تكلفة حماية البيئة من التلوث فقد اتجهت الشركات المتعددة الجنسية الى تقسيم جديد للعمل (تحويل بعض الصناعات النفطية مثل التكرير والبترو كيماويات) الى الدول المنتجة مع بقائها مسيطرة ومتكاملة مع هذه الصناعات سواء على مستوى المنبع أو على مستوى المصب .

جـ ـ تعتمد هذه الشركات على قدرات المساومة الضخمة التي تتمتع بها أمام دول العالم الثالث سواء كان ذلك عن طريق الامكانيات المالية أو التكنولوجية أو التسويقية وبالتالي فانها تستطيع أن تفرض شروطها على الدول النامية .

د ـ تقوم سياسة هذه الشركات على تخفيف مخاطر التمويل والاستثمار في المشاريع المشتركة أولا وعلى امداد هذه المشاريع بمستلزمات الانتاج ثانيا ولذلك فان مساهمة هذه الشركات تأخذ شكلين :

ـ تقديم قروض مرتبطة بعقود شراء طويلة الاجل ، وبهذا تضمن استمرارية التزويد بالمنتج دون تحمل أعباء الاستثمار مباشرة وغالبا ما تتضمن أمثال هذه العقود على الالتزام بشراء المعدات وحقوق المعرفة من هذه الشركات .

ـ واما أن تساهم في رأس مال الوحدات الانتاجية بنسبة محدودة وهذا مايضمن لها مزايا كثيرة :

(التنفيذ - حق المعونة - المعونة الفنية - السيطرة على التسويق .... الى آخره)
وهذا مايحقق لها معدلات من التراكم تفوق مساهمتها برأس المال (1) .

هـ - ان أهم مبرر للتعامل مع الشركات المتعددة الجنسية هي أنها تكون قنوات لنقل التكنولوجيا . بالواقع ان هذه الشركات لا تنقل الا التكنولوجيا التي قررت التخلي عنها ولقاء أثمان باهظة ولا تهتم اطلاقا بمدى ملائمة هذه التكنولوجيا لظروف الاقتصاد القومي .

يجب أن نشير بهذه المناسبة الى الوسائل غير الشرعية من (رشوة وافساد المسؤولين) التي تتبعها هذه الشركات للوصول الى أهدافها .

2.2.3 - نتائج استراتيجية التصنيع من أجل التصدير :

أن تطبيق هذه التجربة لا زال حديثا في المنطقة العربية لذلك لا يمكننا أن نستخلص النتائج المباشرة ، ولكن يمكن من خلال التجربة التاريخية للدول الاخرى وعلى الاخص نموذج " البرازيل " تلمس بعض النتائج المتوقعة .

أ - تعميق التبعية للعالم الخارجي

باعتبار أن الانتاج في استراتيجية التصنيع من أجل التصدير موجه اساسيا نحو التصدير الى الاسواق العالمية فان أي أزمة تصيب السوق الخارجية تنعكس مباشرة على المشروع هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان تسويق هذه السلع في الاسواق الخارجية بشكل عام والاسواق الاوربية بشكل خاص يصطدم باجراءات حماية متعددة .الامر الذى يؤدى فى النهاية الى النتائج التالية :

— التبعية التكنولوجية : باعتبار أن هذه الصناعة موجهة نحو الخارج فانها يجب أن تلبي حاجات طلب المستهلك الخارجي وبالتالي يجب أن تعتمد تكنولوجيا متطورة ومتغيرة بشكل سريع وهذا مايتنافى مع ضرورة تكوين قاعدة تكنولوجية وطنية .

---

(1) انظر بهذا الخصوص وثائق مؤتمر التنمية الصناعية للدول العربية ص 32

ـ التبعية المالية : باعتبار أن استراتيجية التصنيع من أجل التصدير تعتمد على التمويل الخارجي فهذا مايؤدي الى زيادة أعباء ميزان المدفوعات وتزايد الديون وينتهي بالتالي الى تمكين سيطرة الشركات المتعددة الجنسية (1) .

ب ـ ازدواجية الاقتصاد : معنى الازدواجية هو تعايش قطاعين داخل الدولة أحدهما حديث ومتقدم التكنولوجيا وذو انتاجية عالية وهو قطاع التصدير الموجه نحو الخارج والثاني تقليدي موجه نحو اشباع الحاجات الداخلية ويعاني من انخفاض الانتاجية.ونعرف أن ظاهرة الازدواجية هذه تمثل احدى مظاهر التخلف الاقتصادي والتي تعمقها استراتيجية التصنيع من أجل التصدير خاصة وان عدم تمفصل هذين القطاعين يبقي القطاع المتقدم جيبا منعزلا عن بقية قطاعات الاقتصاد الوطني وبالتالي فان امثال هذه الاستراتيجية لا تحقق التنمية الشاملة .

جـ ـ أوهام تحمل الشركات المتعددة الجنسية للمخاطر

ان المشاركة بالمشاريع مع الشركات المتعددة الجنسية مبنية على فكرة أن هذه المشاركة تمثل ضمانا للتأكد من صلاحية المشروع وتبرهن على جدية الشركة ويدعوها الى الاهتمام بانجاح المشروع.ولكن اذا كان هذا منطقيا من الناحية النظرية فالتطبيق العملي هو غير ذلك .

ان الشركة الاجنبية لا تساهم الا بنسبة ضئيلة من رأس المال لا تتجاوز 20 ٪ وغالبا ماتحصل على ذلك من مصادر التمويل المحلية.هذا من جهة ومن جهة ثانية فبالمساهمة تعطى الشركة لنفسها الحق في المبالغة في تكاليف الدراسات والانشاءات والتوريد والصيانة والتسويق والمبالغة ايضا في ثمن البيع وبالتالي فان مجمل ماتحصل عليه الشركة يزيد بأضعاف عن نسبة مساهمتها في رأس المال وتبقى هذه المساهمة بالواقع وهمية : ظاهرية وشكلية .

---

(1) ان تجربة البرازيل تؤكد هذه الحقيقة ـ بالرغم من وجود الثروات الطبيعية وتحقيق معدلات عالية من نمو الناتج المحلي الاجمالي فان اعباء الديون قد بلغت سنة 1975 (3 مليار دولار) وحسب تقرير لجنة خبراء الدول الامريكية فان مجموع رؤوس الاموال التي سوف تتلقاها البرازيل في عام 1979 سوف لا يكفي لتغطية أعباء الديون .